فصلية محكمة تعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

العدد
42
السنة الحادية عشرة
صيف 2022

ISSN 2227-5312

مجلة حمورابي للدراسات

تصدر عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

- المقاومة السياسية العسكرية ودورها في اخراج الاحتلال الامريكي للمدة 2003-2011
- أبعاد الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط
- الاسلام السياسي في العراق: مقومات النجاح ومعوقات العمل
- تغير الظروف واثره على تنفيذ عقود التراخيص النفطية في العراق

ملف العدد

مستقبل السلم الاجتماعي في العراق والمنطقة في ضوء المقومات ومتغيراتها المعاصرة

- فهم العشائرية في المجتمع البصري ضرورة للسلم المجتمعي
- انعكاس المتغيرات الإقليمية الجديدة على السلم الاجتماعي
- العصبية القبلية والسلم الاجتماعي
- الأدوار والمهام للمؤسسات الأمنية والحكومية والمدنية في رسم مستقبل السلم الاجتماعي والامن المجتمعي في العراق: خطوط عامة لخطة عمل مقترحة
- المواطنة وتحديات السلم المجتمعي في العراق

- متغيرات البيئة الخارجية وتأثيرها في السياسة الخارجية العراقية
- العلاقات الروسيّة- الأمريكيّة منذ عام 2000
- الادراك المعرفي واثره في البيئة الاستراتيجية (التحليل النظري لمضامين الاندفاع التفاعلي)
- تأثير الازمات الصحية في العلاقات الدولية، جائحة كورنا (كوفيد -19) انموذجا
- التجريد في الانابة في الوفاء: دراسة مقارنة
- التحديات الداخلية التي تواجه النظام السياسي الاثيوبي

مجلة «حمورابي» للدراسات
مجلة فصلية محكمة تعنى بالشؤون السياسية والإستراتيجية
العدد 42 ـ السنة الحادية عشرة ـ صيف2022

رئيس التحرير: **أ. م. د. شـريف سـعيد حميـد**

مدير التحرير: **هبـة علي حسـين**

هيـأة التحـريـر

أ. د. محســـن صـالـــــح ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية

أ. د. أمحمـــــد مـــالكـي ـ أستاذ العلوم السياسية ـ المغرب

أ. د. نـــورهـان الشـــــيخ ـ أستاذ العلوم السياسية ـ مصر

أ. د. عـــــروس الـزبـــــير ـ أستاذ علم الاجتماع ـ الجزائر

أ. د. وســـام فاضـل راضـي ـ كلية الإعلام ـ جامعة بغداد

أ.د. بشرى احمد جاسم _ الإمارات العربية المتحدة ـ جامعة الشارقة

أ.د. ابتسام محمد عبد – جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.

أ.د. شاهر إسماعيل الشاهرـ جامعة صن يات سين/ كلية الدراسات الدولية.

أ.د. عبد القادر دندنـ جامعة عنابة ـ قسم العلوم السياسية.

أ.م.د. أركان ريسان عباس – الجامعة المستنصرية ـ العراق

أ.م.د. سليم كاطع علي ـ مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ـ جامعة بغداد

أ.م.د. مثنى محمد فيحانـ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ العراق.

المـــدقـق اللغـــــــوي: أ. د. فائزة عباس حميدي الربيعي

تدقيق اللغة الانكليزية: سعد مزهر كرم الله

HAMMURABI
Journal for Studies

الاشتراك السنوي: للأفـــراد: 30000 ديناراً عراقياً
للمؤســـسات: 60000 ديناراً عراقياً
خـــــارج العـــراق: 60 دولاراً

البريد الإلكتروني: hammurabijornal@gmail.com
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق في بغداد:
1709 لسنة 2012

ISSN 2227-5312

المحتويات

ملف حمورابي: مستقبل السلم الاجتماعي في العراق والمنطقة في ضوء المقومات ومتغيراتها المعاصرة

- فهم العشائرية في المجتمع البصري ضرورة للسلم المجتمعي ..... أ.م.د. قيس ناصر راهي 7-24
- انعكاس المتغيرات الإقليمية الجديدة على السلم الاجتماعي ..... د. نورس أحمد كاظم الموسوي 25-38
- العصبية القبلية والسلم الاجتماعي ..... د. حسن هاشم حمود 39-60
- الأدوار والمهام للمؤسسات الأمنية والحكومية والمدنية في رسم مستقبل السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي في العراق: خطوط عامة لخطة عمل مقترحة..... الفريق الركن حسن سلمان خليفة البيضاني 61-94
- المواطنة وتحديات السلم المجتمعي في العراق ..... غدي حسن قنديل 95-106

بحوث حمورابي:

- المقاومة السياسية العسكرية ودورها في اخراج الاحتلال الامريكي للمدة 2003-2011 ..... كاظم زغيرصبخه الرفاعي 109-130
- أبعاد الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط ..... م.د.حيدر طه عسكر .....و..... م.م.فاطمة محمد رضا 131-148
- حركات الاسلام السياسي في العراق: مقومات النجاح ومعوقات العمل ..... د.علاء عبد الرزاق مطلك الفهد 149-172
- تغير الظروف واثره على تنفيذ عقود التراخيص النفطية في العراق ..... م.د. امير صلاح نصر الاعرجي 173-192
- متغيرات البيئة الخارجية وتأثيرها في السياسة الخارجية العراقية ..... المشاور السياسي الأقدم سيف حمزة لفته 193-208
- العلاقات الروسيّة- الأمريكيّة منذ عام 2000 ..... م.م. حسام محمد خضير 209-224
- الادراك المعرفي وأثره في البيئة الاستراتيجية (التحليل النظري لمضامين الاندفاع التفاعلي) ..... ا.م.د. علي حسين حميد .....و..... م. انمار علي ابراهيم 225-252
- تأثير الازمات الصحية في العلاقات الدولية، جائحة كورنا (كوفيد19-) انموذجا ... أ.م.د عباس هاشم عزيز 253-174
- التجريد في الانابة في الوفاء: دراسة مقارنة ..... م.م. صفاء مكي الكوفي 275-294
- التحديات الداخلية التي تواجه النظام السياسي الاثيوبي ..... م. د. هند محمود حميد .....و..... م. م. حنين كامل مهدي 295-326
- حقيقة المياه المباحة عند الاصوليين والفقهاء ..... وسن نوري محمد كاظم المخزومي..... و ..... أ.م.د. حنان جاسب الكناني 327-344

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العنوان: العراق بغداد الكرادة عرصات الهندية مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hammurabijornal@gmail.com Website: http://www.hcrsiraq.net

التحديات الداخلية
التي تواجه النظام السياسي الإثيوبي

*م. د. هند محمود حميد *م. م. حنين كامل مهدي
باحثات من العراق

*جامعة بغداد -كلية العلوم السياسية
Hind.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

ملخص :

إن البنية الداخلية للمجتمع الإثيوبي تمتاز بوجود عناصر حبشية مختلفة، وهذه الجماعات شبه زنجية، وبعضها الآخر مرتبط بدول الجوار المتداخلة في امتدادها العرقي، وهناك جماعات أخرى من مصادر يصعب معرفتها، ولاسيما أن لها علاقات تتعلق بتركيبة النظام السياسي من حيث ممارسة السلطة فيه، وشرعية النظام السياسي، ولهذه البنية الاجتماعية الداخلية تأثير كبير في بنية النظام السياسي واستقراره.

كلمات مفتاحية : التحديات الداخلية، إثيوبيا، النظام السياسي، العرق، الدين، الاثنية، التضييق على الحقوق والحريات.

The Internal Challenges Facing the Ethiopian Political System

Dr. Hind Mahmood Hameed / Asst. Lecture. Haneen Kamel Mahdi
University of Baghdad University of Baghdad
College of Political Science College of Political Science

ABSTRACT

The internal structure of the Ethiopian society is characterized by the presence of various Abyssinian elements, these groups are semi-negro, and some of them are linked to neighboring countries intertwined in their ethnic extension, and there are other groups from sources that are difficult to know, especially that they have relations related to the structure of the political system in terms of

the exercise of power in it, and the legitimacy of the system. This internal social structure has a significant impact on the structure and stability of the political system.

KEYWORDS: Internal challenges, Ethiopia, the political system, race, religion, ethnicity, restrictions on rights and freedoms.

المقدمة:

تعد إثيوبيا أحد دول القرن الأفريقي المهمة، فهي الدولة الأكثر استقراراً على مدى ما يقارب (ثلاثة عقود)، فضلاً عن امكانيتها المتميزة في ادارة البلاد في منطقة مهمة في العالم، إذ تعاني هذه المنطقة من عدم الاستقرار، ومشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية.

فدول عالم الجنوب غالباً ما تعاني من الانفراد بالسلطة وهيمنة الأحزاب الحاكمة، فضلاً عن مشكلة أخرى وهي هيمنة جماعة إثنية أو دينية على الحكم، وإقصاء الجماعات الأخرى عن الحكم، ولاسيما في المجتمعات التي تتسم بالتعدد الإثني والديني، كما في (أفريقيا)، وهذا ما انعكس على (إثيوبيا)، التي هيمنت فيها جماعتي (الأمهرة والتغرين) اللتان تعاقبتا على السلطة، وهو ما أثر في عمل النظام السياسي الإثيوبي ومخرجاته، والتي أدت إلى حرمان الجماعات الأخرى من حقوقها السياسية والاجتماعية، وعلى الرغم من ذلك استطاع النظام السياسي الإثيوبي الحفاظ على اركانه.

وانسجاماً مع مقتضيات البحث فقد تم تقسيمه إلى مقدمة ومبحثين، المبحث الأول تناول الطبيعة الجغرافية والتركيبة الاجتماعية لدولة إثيوبيا، أما المبحث الثاني فقد تناول التحديات الداخلية التي تواجه النظام السياسي الإثيوبي، وهذه التحديات هي (التحدي العرقي والديني، والتضييق على الحقوق والحريات)، والخاتمة.

المبحث الأول الطبيعة الجغرافية والتركيبة الاجتماعية لدولة إثيوبيا

تحتل دولة إثيوبيا مكانة مهمة في منطقة القرن الأفريقي [*]؛ حيث أنها من الدول التي لها تاريخ قديم وحضارة ممتدة عبر الزمان، والتي كانت موطن مملكة (أكسوم) القديمة، وفيها وجد أقدم هيكل بشري عمره (٤,٤) مليون سنة، وموطن الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية إحدى أقدم الكنائس المسيحية على الإطلاق[1]، وعرفت (إثيوبيا) باسم : (الحبشة)، وهو الاسم الذي اطلق قديماً على إثيوبيا في عام 575م نسبة إلى احدى القبائل العربية التي هاجرت من جنوب شبه الجزيرة العربية (اليمن) إلى منطقة الهضبة (مرتفعات القرن الأفريقي)، وعرفت باسم: قبيلة (حبشت أو حبشات)، كما عرفت أيضاً باسم: (Abyssinia) باللغة اللاتينية، وهو

(*) القرن الأفريقي : هو الجزء الممتد على اليابسة الواقع غرب البحر الأحمر وخليج عدن على شكل قرن، وبهذا المفهوم يحدد الجغرافيون شموله لأربع دول هي (الصومال وجيبوتي وإرتيريا وإثيوبيا)، بينما تتسع المنطقة أكثر عند النظر لها من زاوية سياسية واقتصادية (لتشمل كينيا والسودان وجنوب السودان وأوغندا). للمزيد ينظر إلى: جلال الدين محمد صالح، القرن الأفريقي أهميته الاستراتيجية وصراعاته الداخلية، مجلة قراءات أفريقية، العدد(1)، المنتدى الإسلامي، لندن، 2004، ص100.

(1) سارة عبد السلام الشربيني عبد العال، النظام في إثيوبيا منذ عام 2005، المركز الديمقراطي العربي، 28/ كانون الثاني/ 2020م، ص2، على الموقع الالكتروني: https://democrat-icac.de/?p=64675

الأسم المحرف للحبشة، والذي اعتمده البرتغاليون عند سيطرتهم على المنطقة عام 1513م[2].

أما اللفظ (إثيوبيا) هو لفظ إغريقي الأصل يتكون من مقطعين هما (athio) و(ops)، والذي يعني الوجه المحروق أو البني اللون، وقد ورد اللفظ مرتين في (الإلياذة)، وثلاث مرات في (الأوديسة)، وكذلك استخدمه المؤرخ اليوناني (هيرودوت) لوصف الأراضي الواقعة جنوب مصر بما في ذلك السودان وإثيوبيا الحالية وبلدان الساحل الأفريقي، وكذلك إثيوبيا في اللغة العبرية (كوش) مذكورة في التوراة في مرات عديدة[3]، وفي العصور الوسطى نشأت رغبة ملوك الحبشة للإنفراد بتسمية (إثيوبيا)[4].

ويعود تاريخ إثيوبيا الحديث إلى بداية حكم الأمبراطور (تيودور الثاني)، الذي انهى عهد الأمراء، وأعاد توحيد البلاد عن طريق بناء دولة مركزية في عام ١٨٥٥م حتى وفاته عام ١٨٦٨م، فقد مات منتحراً بعد أن هزمته حملة برياطانية[5]، وكان خليفته هو: (يوهانس الرابع) الذي كان يريد تحقيق دولة أقل مركزية إلا أنه مات قبل أن يتم مبتغاه في معركة المتمة ضد جيش الدولة المهدية عام 1889م، بمقتل الإمبراطور التيغراوي (يوهانس الرابع) انتقل الملك من التيغراي إلى الأمهرا[6]، متمثلاً في الإمبراطور(منليك الحادي عشر)، وهو الذي أسس إثيوبيا الحالية فقد اخضع القبائل والقوميات بالقوة، واتخذ (أديس إبابا) عاصمة لإمبراطوريته[7]؛ حيث استخدم اسم (إثيوبيا) بدلاً عن (الحبشة) لكونه أسماً عربياً، والذي يعني مجموعات من الشعوب والقوميات غير المتجانسة[8].

وتولى بعد ذلك في عام ١٩٣٠م الأمبراطور(هيلاسيلاسي) الحكم، وفي أثناء حكمه تم بناء الدولة المركزية التي تعد الانجاز الهام له، كما أزال ما تبقى من آثار عصر الأمراء، وأعلن دستوراً للبلاد عام 1931م، وقامت القوات الإيطالية بإحتلال البلاد في عهده من عام (١٩٣٦-١٩٤١م)[9]، وبعد ذلك هزمت القوات إلايطالية، وخرجت من المنطقة بعد توقيع الاتفاق (الأنجلو- إثيوبي) في كانون الأول عام 1944م[10]، وفي عام ١٩٧٥م تم إعلان إثيوبيا دولة إشتراكية وتولى الرئيس (منغستو هيلاماريام) الحكم، ومن ثم بعد ذلك أعلنت إثيوبيا دولة فيدرالية في عام ١٩٩٥م[11].

تعد إثيوبيا دولة غير ساحلية تحيط بيها اليابسة من جميع الجهات (حبيسة)؛ وهذا الأمر يعود إلى استقلال إرتيريا في عام 1993م مما أفقد إثيوبيا منافذها البحرية على العالم الخارجي، وأصبحت تعتمد على عدد من الموانئ البحرية الواقعة في الـدول المحيطة بها، وأهمها: (ميناء مصوع الاريتري، وميناء

(2) منى حسين عبيد، العلاقات الاثيوبية – الصومالية 1974- 2000، مجلة الاسـتـاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (2)، المجلد (58)، بغداد، 2019م، ص231.

(3) يونس عبدلي موسى، إثيوبيا بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل، مركز مقديشيو للبحوث والدراسات، الصومال، 2016م ، ص3.

(4) انتصار حسين أحمد، العلاقات المصرية الاثيوبية (1922 – 1952)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2017م، ص9.

(5) Zewde, Bahru: A History of Modern Ethiopia 1855-1991, Addis Ababa University Press, Addis Ababa, 2002, p.56-57.

(6) نجوى أمين الفوال، إثيوبيا تجربة العقد الأول بعد الثورة، مجلة السياسة الدولية، العدد (76)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1984م، ص 20.

(7) عبد الرحمن أحمد عثمان، الوزن الجيوسياسي لعلاقات إثيوبيا الفيدرالية بجمهورية السودان في ضوء المتغيرات المعاصرة، مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار(رؤية مستقبلية)، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية – جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم- السودان، 2011م، ص221.

(8) جميل مصعب، القضية الأريترية دراسـة نظرية وميدانية، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٩٧م، ص٢٣. وأيضاً ينظر: كاظم عويز عبود الهاشمي، الحالة السياسية في إريتريا من ١٩٤١ ١٩٦١، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨١م، ص١٢.

(9) هـدى محمد جـواد: الموقف الفرنسي من النزاع الإيطالي- الإثيوبي (1934-1936)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2011م، ص19.

(10) سارة عبد السلام الشربيني عبد العال، النظام في إثيوبيا منذ عام 2005، مصدر سبق ذكره، ص2.

(11) عبد الرحمن أحمد عثمان، مصدر سبق ذكره، ص 221.

جيبوتي[12].

ويحد إثيوبيا من جهة الشرق كل من (جيبوتي والصومال)، ومن الشمال (ارتيريا)، ومن الشمال الغربي (السودان)، ومن ناحية الغرب (جنوب السودان)، والجنوب الغربي (كينيا)[13].

ونظراً للطبيعة الجغرافية الإثيوبية التي تمتاز بكونها مرتفعة عن المناطق المجاورة لها، مما سهل لها احتلالها لأكثر من مرة أرض أحدى الدول المجاورة لها، وهذا ربما يعود إلى كونها دولة حبيسة؛ مما جعل ادراك صانع القرار الإثيوبي في حالة بحث مستمر عن توسيع حركة سياستها, والامتداد إلى خارج نطاق القرن الأفريقي وحوض النيل والبحر الأحمر[14]، وهذا ما دفع النظام السياسي إلى الاعتماد على سياسة الاحتلال والضم المتعاقبة إزاء الأقاليم المجاورة لها[15].

تركيبة إثيوبيا الاجتماعية فهي تمتاز بوجود جماعات إثنية كثيرة على أراضيها، حيث إن موسوعة العالم الثالث عدت إثيوبيا متحفاً أو معرضاً للجماعات الإثنية

أما تركيبة إثيوبيا الاجتماعية فهي تمتاز بوجود جماعات إثنية كثيرة على أراضيها، حيث إن موسوعة العالم الثالث عدت إثيوبيا متحفاً أو معرضاً للجماعات الإثنية, فهي تحتوي بحسب الموسوعة على أكثر من (70) جماعة إثنية من أصول وديانات ولغات متباينة، وهذا ما يجعل نسبة التجانس في إثيوبيا (31%)[16].

وأن هذه الجماعات الإثنية في إثيوبيا تتوزع على ثلاثة أصول رئيسة، وهي[17]:

1. الأصول السامية (Semitic): وأهمها الأمهرا (Amhara) والتغرين (التجراي – التجرين) (Tigren-Tigray-Tigrayan) والكوارج (القوارق) (Gurage).
2. الأصول الحامية – الكوشيتية (Caushitic): وينتمي إليها الأورومو (Oromo) والصوماليون (Somalis)، العفر (Afar)، السيدامو (Sidamo).
3. الأصول الزنجية (Nigrotic): وينتمي إليها الأنواك (Anuak)، النوير (Nuer)، الجوما (Gumus)، البرتا (Berta)، والعناصر المختلفة والمختلطة التي تقيم في الإقليم الجنوبي (جنوب غربي إثيوبيا).

وهنالك تصنيف أكثر دقة، إذ يركز على الجماعات المكونة للمجتمع الإثيوبي، وهي[18]:

1. الأمهرة: والتي تشكل ثلث عدد السكان, وهم من أصول سامية، وهي الجماعة الأهم لكونها المسيطرة سياسياً وثقافياً ولغوياً على باقي الجماعات الأخرى في إثيوبيا ويعتنق الأمهرة الديانة المسيحية الأرثوذكسية القبطية.
2. التغرين: الذين يتداخلون إلى حد كبير مع الأمهرة لكونهم من أصول سامية، ويعتنقون الديانة الأرثوذكسية القبطية أيضاً، ويقدر عددهم بحوالي(7%) من السكان، إلا أنهم يعدون أكثر أصالة ممن سواهم، وهذه الجماعة ينتمي إليها الرئيس الراحل (ميليس زيناوي).

(12) فارس العربي، دور الوساطة المختلطة في تسوية النزاع الإثيوبي – الاريتري (1998م-2002م) مع التركيز على الوسيط الجزائري، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم السياسية والأعلام، جامعة الجزائر، 2012- 2013، ص48.

(13) زاهر رياض، تاريخ إثيوبيا، مكتبة الأنجلو- المصرية، القاهرة، 1966م، ص 7.

(14) أيمن شبانة، الظهور الإثيوبي في جنوب الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (185)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2012, ص84.

(15) عبد السلام إبراهيم بغدادي, الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2000, ص48.

(16) Encyclopedia of Third world, London, New York, fact files, Vol.1, (1982), p.59.

(17) عبد السلام إبراهيم بغدادي، التركيبة الإثنية في إثيوبيا، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد (121)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2012م، ص5.

(18) عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص44-49.

3. جماعة الأورومو أو الجالا: وهي اكبر الأثنياث التي يتكون منها المجتمع الأثيوبي، حيث تصل نسبتهم إلى (40%) من مجموع السكان، ويتوزع الأورومو بين الديانة الإسلامية، والديانة المسيحية، والديانات التقليدية، بيد أن أغلبهم من المسلمين : إلى درجة أن بعض الباحثين يرى أنهم أسهموا في نشر الإسلام في المنطقة، ولهذا فإنهم يرون أن لهم هويتهم الخاصة بهم لكونهم جماعة متميزة عن بقية السكان؛ لأحتفاظهم بخصوصية اللغة، والقيم والأعراف المشتركة، والإرث التاريخي.
4. جماعات أخرى: أهمها السيدامو ونسبتها (9%)، والشانكيلا، ويعود أصلهم إلى الأصول الزنجية، والعفر، والكوارج ، فضلاً عن أقليات ضئيلة جداً.

فضلاً عن ذلك، فأن إثيوبيا تحتضن جاليات أجنبية كبيرة منها: (العرب (اليمنيون)، الأرمن، الإغريق، الهنود، البريطانيون، الإيطاليون، الفرنسيون، الأمريكيون، الكنديون)، ويطلق الإثيوبيون على الأجانب اسم: (فرنجي) ,Franks Ferenj)[19].

ويتحدث الإثيوبيون بعدد من اللغات، تعد الأمهرية – وهي لغة سامية – لغة التخاطب الرسمية في إثيوبيا التي تعدد بها اللغات واللهجات، إذ تصل عدد اللهجات إلى (200) لهجة, ويبلغ عدد الناطقين باللغة الأمهرية نحو (50%) من السكان، وهنالك قلة قليلة من الشعب الإثيوبي يتحدث باللغة العربية، واللغة الإنكليزية، إلى جانب اللغة الرسمية, وتمتاز إثيوبيا بتعدد اللغات والعروق[20]،

ويتحدث الإثيوبيون بعدد من اللغات، تعد الأمهرية – وهي لغة سامية – لغة التخاطب الرسمية في إثيوبيا

أما فيما يخص الإنتماء الديني نجد إن إثيوبيا تمتاز بالتعددية الدينية؛ حيث هناك المسيحية والإسلام اللذان يسودان معظم الهضبة وإلى جانبهما اليهودية، فضلاً عن الجماعات التي مازالت على وثنيتها[21]، فهي تعد من الدول الأفريقية الوحيدة التي دخلتها الديانات السماوية الثلاث، فقد دخلت المسيحية (المذهب الإرثوذكسي) لإثيوبيا في القرن الرابع الميلادي، كما دخل الإسلام إلى إثيوبيا في السنة الخامسة من البعثة النبوية، إلى جانب ذلك توجد جالية يهودية تعد الأكبر في أفريقيا تسمى: (يهود الفلاشا)[22]، ويمثل المسيحيون حوالي (63%) من إجمالي السكان، بينما تصل نسبة المسلمين إلى قرابة (34%)، وعلى الرغم من أن التقديرات تشير أن نسبة المسيحيين والمسلمين في إثيوبيا متساوية وتبلغ حوالي(40%) لكل منهم، وفي تقديرات أخرى أشارت إلى أن نسبة المسلمين فإثيوبيا تصل قرابة (55%)، إلا أن المرجح هو (63% مسيحيون و34% مسلمون[23].

المبحث الثاني التحديات الداخلية التي تواجه النظام السياسي الإثيوبي

أن البيئة الاجتماعية لدولة إثيوبيا تمتاز بتنوعها، فهي تضم قوميات وإثنيات متعددة ومختلفة، ولهذه التركيبة الاجتماعية الداخلية تأثير وتحدي كبير في بنية

(19) عبد السلام إبراهيم بغدادي، التركيبة الإثنية في إثيوبيا، مصدر سبق ذكره، ص15.
(20) سداد مولود سبع، الممارسة الانتخابية في النظام السياسي الإثيوبي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (41)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2013, ص136.
(21) محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقية، عالم المعرفة، الكويت، 1980م، ص214.
(22) عدنان موسى، ديموغرافية إثيوبيا: التركيبة العرقية والاجتماعية والدينية، مركز التقدم العربي للسياسات، على الموقع الإلكتروني:
https://www.arabprog-ress. org/%D8%AF%D9% 8A%D9%85%D9%88 % D8%BA%D8%B1 %D8%A7%D9%81 %D9 %8A%D8%A9- % D8%A5%D8%AB% D9%8A%D9%88 %D8 %A8%D9 %8A% D8%A7- % D8%A7 %D9%84%D8% AA%D8%B1%D9 %83%D9 %8A%D8% A8 % D8%A9- % D8% A7%D9 %84%D8 %B9% D8 %B1%D9 %82 % D9%8A%D8 .%A9.25.10.2018
(23) المصدر نفسه.

النظام السياسي الإثيوبي واستقراره، فضلاً عن ذلك تأثيرها في تحقيق الاندماج الوطني الإثيوبي. وسوف نوضح هذه التحديات على النحو الآتي:

أولاً : التحدي العرقي والديني

تعاني إثيوبيا طوال تاريخها من الاضطراب وعدم الاستقرار الداخلي والصراع[24]، وهذا يعود إلى أن البعد الإثني للصراع على السلطة، والذي ولد مع نواة الدولة الإثيوبية في(أكسوم)، حيث الصراعات العرقية على مر السنين كانت ما بين أقلية (الأمهرة والتيجراي)، ومن ثم انتقل الحكم إلى قومية الأمهرة[25]. حيث أن (الأمهرا) سيطرت على الحكم أكثر من ربع قرن وأخذت في التوسع والضم لأراضي قوميات وإثنيات أخرى كانت تتمثل في ممالك ودويلات مستقلة أهمها أراضي القومية الأورومية وسط وجنوب الهضبة الإثيوبية والقومية الإريترية بانتماءاتها المختلفة في شمال الهضبة وقوميات جنوب إثيوبيا وأشهرها: (السيداما، والهديا، والكامباتا، والراقي، والسلتي، والصومالية) في جنوب شرق إثيوبيا في إقليم أوغادين، وأراضي القومية العفارية في شمال شرق إثيوبيا، وأراضي بني شنقول وجامبيلا في غرب إثيوبيا في حدودها مع السودان[26].

ونظراً لعمليات التوسع والضم التي قام بها النظام الأمهري الذي حكم إثيوبيا لأطول فترة في تاريخها زادت معدلات الحروب والتنافس, أو الصراع الإثني العرقي القومي الذي ما زال مستمراً حتى الآن[27]؛ ونتيجة لذلك فقد شهدت إثيوبيا عدة ثورات لمختلف القوميات في عهد (هيلاسيلاسي) تمثلت بالآتي:

1. ثورة التيغراي: قامت جماعة التيغراي بالعديد من الثورات، واستطاعوا هزيمة الجيش الإثيوبي وتحرير عاصمة الإقليم (مقلي) ولم يتمكن (هيلاسيلاسي) من دخولها[28]، إلا بعد الاستعانة بالقوات البريطانية التي أجهضت انتفاضتهم ثم نزع السلاح من التقراويين واحتلت أراضيهم وفرضت عليهم ضرائب باهظة، بهذا وقمع نظالهم القومي في الأربيعنات[29].
2. ثورة الأورومو: لقد كانت المرحلة الأولى من نضال قومية (الأورومو) عفوية، وعندما تمت مصادرة أملاكهم بدأت المرحلة الثانية من نضالهم عام 1965م، وقد نظمتها البرجوازية الصغيرة قادها (تاديس بيرو)[*] بعد اعتقاله عام 1967م، وبعد أن منع نشاط حركته لجأ إلى العمل السري[30].
3. الثورة الإريترية: وهي تعد من أخطر التحديات التي واجهت حكم (هيلاسيلاسي) منذ مطلع الستينات، فقد كانت إثيوبيا تدعي تبعية إريتريا لها قبل احتلال ايطاليا للأخيرة في نهاية القرن التاسع عشر[31]، وتحت مسوغ حاجتها لمنفذ بحري عن طريق تقديم إغـراءات للقوى الصاعدة آنذاك

(24)- أحمد محمود السيد: مسلمو إثيوبيا وهـلاك الطاغية، مجلة البيان، العدد (303)، المنتدى الإسلامي، السعودية، 2012، ص 59.

(25) عبد الـوهـاب الطيب البشير، التفاعلات الإثيوبية الداخلية وأثرها على توجهات السياسة الإثيوبية نحو العالم العربي، دراسات أفريقية، مركز البحوث والـدراسـات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، السودان، ٢٠١٢، ص83.

(26) Merara Gudina, Ethiopia Competing Ethnic nationalism and the quest for Democracy, 1960-2000, Nether land: Chamber printing house, 2003, PP. 117-161.

(27) عبد الوهاب الطيب البشير، الأقليات العرقية الدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الفيدرالية ١٩٣٠- ٢٠٠٧م، أطروحة دكتوراه منشورة، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، السودان، ص٣٢٩.

(28) J. Sorenson "Discourse on Eritrean Nationalism and Identity" The Journal of Modern African Studies 29. No.2 (1991), P.302.

(29) مكرم سويحة بخيت دوس، اثيوبيا في عصر الامبراطور هيلاسلاسي الاول 1930-1974م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات التاريخية، جامعة القاهرة، 1988، ص542.

(*) تاديس بيرو (1929 1975م): كان جنرالاً إثيوبياً في الجيش الإمبراطوري الإثيوبي من قومية الأورومو، في البداية كان مؤيداً قوياً للوحدة الإثيوبية، لكن عندما رأى ما يحدث لشعب الأورومو من اضطهاد على أيدي النظام الإمبراطوري الإثيوبي، أصبح ناشطاً من أجل تمكين شعب الأورومـو للحصول على حريته وتقرير مصيره، وكان ذلك في الستينيات من القرن الماضي، فقد حاول الإطاحة بالحكومة، لكن في النهاية تم القبض عليه،واعدامه من قبل نظام (منغستو هيلا مريام)، والجدير بالذكر ان الجنرال تاديس ساعد حركات التحرر الافريقية وأصبح مدرباً خاصاً لـ(نلسون مانديلا)، ويعد أباً روحياً لنضال القومية الأورومية الحديثة. ينظر إلى:

Tadesse Birru Tadami – Wikipedia,: Available On https://ar.nipponkaigi.net/wiki/Tadesse_Birru

(30) عطا محمد أحمد كنتول: أوضاع الأورومـو في إثيوبيا (1855-1988م)، مجلة دراسات أفريقية، العدد (44)، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، السودان، 2010م، ص ص134-135.

(31) محمد عثمان أبو بكر، تاريخ إريتريا المعاصر: أرضاً وشعباً، (الطبع للمؤلف)، القاهرة، 1994م، ص ص175-176. أيضاً ينظر: بدر حسن شافعي، «النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا.. هل يشعل حرباً

(الولايات الأمريكية المتحدة) استطاعت إثيوبيا أن تلحق إريتريا بها عن طريق حكم فيدرالي عام 1952م[32]، لم يوافق الأغلبية على ذلك، ولهذا انطلقت الثورة الإريترية عام 1962م، إثر قراره بضم إريتريا وإلغاء الاتحاد الفيدرالي معها ثم امتدت الثورة إلى مناطق: (الأوغادين والعفر والعيسي والأرومو وغيرها)، وهذه الثورات قد استنفذت طاقات الجيش، وساءت الأحوال الاقتصادية وانتشرت المجاعة واندلعت الاضطرابات ضد البطالة وغلاء العيشة في أديس أبابا[33].

4. ثورة الأوغادين: كان إقليم الأوغادين في القرن التاسع عشر تابعاً سياسياً للصومال الذي تمتد سواحله من الحدود مع جيبوتي حتى الحدود مع كينيا بطول (1800 كم،) وبذلك يشكل الصومال كتلة يابسة ممتدة في المياه في الاتجاه الشمالي الشرقي على شكل قرن يقع أوغادين من ضمنها[34]، ولهذا فقد طمع (هيلاسيلاسي) بضم إقليم الأوغادين إلى إثيوبيا، ونتيجة لذلك بدأ نضال الأوغادين بقيادة: محمد عبد الله حسن (مهدي الصومال) وبعد موته عام1920م، استمرت مقاومة الأوغادين ولكن بصورة أخف[35].

وبعد ذلك بدأت المرحلة المهمة من نضالهم عن طريق توقيع المعاهدة البريطانية - الإثيوبية عام 1948م، والتي انتهت بظهور جمهورية الصومال[36]. ولقد حاول (هيلاسيلاسي) دمج صومالي الأوغادين في المجتمع الإثيوبي عبر التزاوج على الرغم من اختلاف الديانات والثقافة بين (الصوماليين والأمهرا)، وأسست جبهة تحرير الصومال الغربي بعد استقلال جمهورية الصومال عام 1960م[37]؛ بسبب قضية إقليم الأوغادين دخلت إثيوبيا والصومال في اشتباك مسلح عام 1961م[38]، وآخر عام 1963م[39]، وحققت انتصارات على الجيش الإثيوبي في منطقة (بالي) التي يسكنها أيضاً (الأورومو) الذين ارتبطوا عن طريق الإسلام بروابط قوية مع الصوماليين[40].

وفي حكم (الدرج) أصدرت الحكومة إعلاناً جاء في بابه الخامس «حق كل القوميات في تقرير مصيرها سيعترف به ويحترم، كما أنه لن تقوم إثنية بالتقليل من تاريخ الإثنية الأخرى، أو ثقافتها، أو تاريخها، وكل القوميات متساوية روحياً واجتماعياً من أجل وحدة وطنية لإثيوبيا، ونضال الشعوب الإثيوبية ضد الرأسمالية وعدم المساواة سيكون الأساس الذي يبنى عليه مجتمع المساواة الجديد، وتحترم الأخوة بين مختلف مواطني البلاد»[41]. وهذا لم يحدث في الواقع، على الرغم من إصدار برنامج (منغستو) الذي التزم بموجبه إعطاء الأقاليم الإثيوبية حكماً ذاتياً، إلا أن الدرج اعتمد السلاح والقمع كوسيلة؛ لتحقيق الاندماج الوطني[42].

ففي مدة حكم (منغستو هيلا مريام) التي تميزت بالعنف والقمع حدثت ثورات

ثالثة بينهما؟»، مجلة السياسة الدولية، العدد (159)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005م، ص134.

(32) Department of Economic and Social Affairs Population Division (2009), "World Population Prospects, Table A. I" (P. D. F), 2008-03- revision. United Nations Retrieved on 2009, P.12.

(33) بركيت هابتي سيلاسي، الصراع في القرن الأفريقي، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت – لبنان، ط1، 1980م، ص41.

(34) حمدي السيد سالم، الصومال: قديماً وحديثاً، ج2، وزارة الاستعلامات الصومالية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص 33.

(35) بطرس غالي، الخلاف الصومالي – الإثيوبي – الكيني، مجلة السياسة الدولية، العدد (19)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1970م، ص ص 36 -37.

(36) إبراهيم نصر الدين، مشكلات الأطراف العربية في القرن الأفريقي، مجلة المستقبل العربي، العدد (74)، السنة (7)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985م، ص 60. وأيضاً ينظر:

Edward Hertslet : The map of Africa by Treaty , Vol. 1 , London , 1894 , p.2.

(37) إكرام محمد صالح، دور الوساطات الإقليمية في حل نزاعات القرن الأفريقي، مجلة دراسات القرن الأفريقي، مركز دراسات القرن الأفريقي، العدد (6)، الخرطوم، 2007م، ص ص 110.

(38) أحمد إبراهيم محمود، إثيوبيا والمسألة الصومالية من التحكم عن بعد إلى الغزو العسكري، مجلة المستقبل العربي، العدد (339)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 م، ص 92.

(39) مجدي حماد، المواجهة العسكرية على الحدود الصومالية الإثيوبية، مجلة السياسة الدولية، العدد(5)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٧7، ص ص١٨٥-184. وأيضاً أنظر:

I. M . Lewis , A Modern History Of Somalia , London , 1980 , P.121 – 122.

(40)- أحمد سويلم العمري، العرب والأفريقيون، بيروت، 1986م، ص ص177– 179. أيضاً ينظر: الفت التهامي، الجذور الاجتماعية للصراع في القرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد (52)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1979، ص15.

(41) عبد المنعم أبو إدريس علي، مدخل إلى القرن الأفريقي: القبيلة والسياسة (الصومال، إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي)، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2019، ص62.

(42) المصدر نفسه، ص62.

قومية تطالب بالحكم الذاتي وتقرير المصير أو التي تطالب بالانفصال والتي تمثلت بالآتي:

1. ثورة الأورومو: على الرغم من أن نظام (منغستو) الذي كان ينص برنامجه بإعطاء الأقاليم حكماً ذاتياً، وحق استخدام لغتها المحلية في التعليم، لكنها في عام 1979م، رفضت الطلب الذي تقدمت به (جبهة تحرير الأورومو)(*)، لإستخدام لغتهم في أكثر من إذاعة وإصدار صحيفة يومية بها واستخدامها في التعليم الإبتدائي وفي الخطب والأعمال الحكومية[43]؛ وذلك لمحاربة الثقافة الخاصة بالقومية الأورومية، ومنع أبناء الأورومو من استخدام لغتهم في التعليم، حيث يشترط فيمن يلتحق بالمدارس والجامعات الرسمية والوظائف الحكومية، إتقان اللغة الأمهرية، التي تعد بنظر الأورومو (لغة استعمارية)[44]، وبهذا بدأت بشن كفاح مسلح وكثفت من نشاطها السياسي فحددت (الأورومو) هدفها من أجل حقها في تقرير المصير الوطني لشعب الأورومو[45].
2. ثورة التيغراي: أطلق التيغراي كفاحهم المسلح، فقاموا بتأسيس (الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي) في شباط /1975م، وحددت الأهداف في تقرير المصير والثورة الديمقراطية، بجانب خوضها صراعاً ضد نظام الدرج، وواجهت تحديات من مجموعات معارضة، مثل: (الإتحاد الديمقراطي الإثيوبي) الذي تبنى وحدة إثيوبيا بما في ذلك التيغراي[46]، كما واجهت (الحزب الثوري لشعوب إثيوبيا)، وكان يضم بعض أبناء التيغراي ووصف الجبهة الثورية بأنها قومية ضيقة وبرجوازية صغيرة وفاشية ودخل في صدامات مسلحة معها، ثم انتصرت الجبهة على منافسيها وصارت القوة المنافسة الرئيسة في إثيوبيا وتمكنت في أيـار/1991م من إسقاط نظام (منغستو هيلا مريام) وتسلمت السلطة في البلاد بعد أن كانت قد تحالفت مع الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا[47]، وبهذا قامت الجبهة بضم ممثلين من القوميات الرئيسة في إثيوبيا منها: (الأمهرا و الأورومو)[48].
3. ثورة الأوغادين: أرسل نظام الدرج في كانون الثاني/ 1976م مذكرة إلى بعض زعماء الأفارقة اتهم فيها الصوماليين بالتخطيط لضم الأوغادين وجيبوتي[49]، وكانت جبهة تحرير الصومال الغربي قد شنت هجمات على الجيش الإثيوبي وخاصة في المناطق الشرقية، لكن الحرب بين البلدين بدأت عام 1977م، تفوقت في البدء الصومال، إلا أن السوفيت رجحت الكفة لصالح إثيوبيا عن طريق مساعداتها لها، انتهت الحرب بهزيمة الصومال وانسحابها

(*) جبهة تحرير أورومـو الإسلامية: هي أهم وأكبر تلك المنظمات، وقد أنشأت عام 1973، كرد فعل على سياسة الاضطهاد والتهميش، التي مارسها الإمبراطور (هيلاسيلاسي) ضد الأورومو، وضد كل ما هو إسلامي في البلاد، وذلك بعد عوته إلى الحكم عام 1941، بدعوى خيانة الأورومو للبلاد، بتعاونهم مع الإيطاليين المحتلين، فقد أصدر مرسوماً بحظر لغة الأورومـو، وفي عام 1991 شاركت الجبهة، مع «الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية» (حـزب النصارى التغراي) التي يقودها ميليس زيناوي، في تشكيل حكومة انتقالية للبلاد، إثر إسقاط الحكم الشيوعي وفرار منغستو هيلا مريام إلى خارج البلاد، لكن الجبهة، بوصفها الممثل الحقيقي لشعب أوورميا، والصوت المعبر عن مظالمهم وأمالهم وطموحاتهم، خرجت من التحالف الحاكم، إثر انتخابات عام 1992، التي تم بموجبها هيمنت أقلية التجراي على السلطة في البلاد، على الرغم ما أنها لا تشكل سوى (6%) من سكان إثيوبيا، وبـدءاً من عام 1993م شنت الجبهة، «كفاحاً مسلحاً»، ضد الحكومة الإثيوبية، التي تهيمن عليها قوميتا (التغراي والأمهرة)، النصرايتين، بدعم أمريكي وصهيوني؛ وذلك لتقرير المصير والاستقلال، ولم تشارك في الحكم منذ ذلك التاريخ، وبذلك تم انفراد المنظمة الديمقراطية لشعب الأورومـو العلمانية، المشاركة في الحكومة، حيث أصبحت هي المسيطرة على المقاعد النيابية المخصصة لولاية أورومیا. للمزيد ينظر: أحمد الظرافي، المسلمون في أورومیا والاحتلال الإثيوبي، (مقال)، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 2020/10/20م، على الموقع الالكتروني:
https://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?id=12280

(43) عبد المنعم أبو إدريس، مصدر سبق ذكره، ص62.
(44) أحمد الظرافي، مصدر سبق ذكره.
(45) عبد المنعم أبو إدريس، ص62.
(46) محمود إبراهيم: الأطماع الإثيوبية التوسعية وانكسارها على جـدار الهوية الإرترية!!، مجلة صدى الإنقاذ، العدد (3)، مكتب الإعلام والثقافة لجبهة الإنقاذ الوطني الإرترية، 2021م، ص ص9-10.
(47) عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، التدخل الأجنبي في القرن الأفريقي، الندوة الدولية للقرن الأفريقي، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، 1985، ص 13.
(48) عبد الوهاب الطيب: السلام والتعايش الديني في إثيوبيا، مجلة دراسات أفريقية، العدد (60)، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 2018م، ص ص87-89.
(49) علي احمد نور، النزاع الصومالي – الإثيوبي، مطبعة أطلس، القاهرة، د. ت، ص ص 94 – 95.

عام 1979م من الأراضي التي احتلتها[50].

4. الثورة الإريترية: لم يقم الدرج بعد تسلمه السلطة في 1974م بأي محاولة للاتصال بالثورة الإريترية بل حاول تجاوزها عن طريق التوجه إلى (الإريتريين التقليديين)[51*] فضلاً عن إرسال البعثات للدول العربية في المنطقة[52]، وفي شباط /1975م دخلت حكومة الدرج الحرب في إريتريا تمكنت الثورة الإريترية في عام 1977م من تحرير بعض المدن لكن استردها الجيش الإثيوبي بدعم من المعسكر الاشتراكي[53]، ولكن الثورة الإريترية لم تفقد سيطرتها على الريف وتمكنت من تحرير المدن الإريترية في أواخر الثمانينات في أطار العملية التي قادتها إلى أسمرا، وفي آيار/ 1991م طالبت بإعلان استقلال إريتريا[54].

وبعد سقوط (منغستو هيلامريام) عام 1991م، وكما ذكرنا سابقاً دخلت إثيوبيا تحولاً جديداً أدى إلى استقلال إريتريا عام 1993م[55]، وفي ظل هذا التحول الديمقراطي الذي تشهده إثيوبيا، تم تبني الفيدرالية العرقية من المجموعات التي شعرت بالاضطهاد في ظل النظام القديم، وقامت النخبة الجديدة بزعامة: (ميليس زيناوي) بوضع نظام يقوم على أساس الفيدرالية التي تعترف لكل جماعة عرقية بالحكم الذاتي، وتم إقرار الدستور الإثيوبي عام 1994م، لمعالجة التعددية الإثنية في إطار دولة فيدرالية لها القدرة على الاستمرارية والبقاء[56].

وجاءت مواد الدستور معبرة بوضوح عن أسس النظام السياسي الإثيوبي الذي يؤكد أن حق الجماعات العرقية في تقرير مصيرها، بما في ذلك الانفصال[57].

أما فيما يخص الدين فإثيوبيا تميزت بالتعددية الدينية التي مثلت تهديداً للبناء الاجتماعي داخل المجتمع الإثيوبي، فقد كانت المسيحية الأورثوذكسية هي ديانة (الأمهرة و التيجراي)، وعن طريق عمليات التبشير تمركزت المسيحية بالهضاب المرتفعة، والإسلام ظل في المناطق الساحلية المنخفضة كالصوماليين[58].

كانت العلاقة وثيقة بين الكنيسة وبين مؤسسة الحكم التي كانت قائمة على المصالح المتبادلة، ولم تكتفي الكنيسة بالدور الديني بل مارست دوراً أساسياً في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية خاصة في عهد الإمبراطور (هيلاسيلاسي) الذي كان يطمح لإنشاء دولة متجانسة ثقافياً ولها هوية واحدة تعبر عنها[59].

فقد تعاون (هيلاسيلاسي) مع الكنيسة فيما يخص صهر القوميات في بودقة واحدة، وهي الثقافة الأمهرية بهدف خلق هوية وطنية واحدة تشمل ديناً واحداً للجميع وهو المسيحية الأرثوذكسية ولغة واحدة هي الأمهرية، وعليه توسع في بناء الكنائس، وشجع على سياسة (التنصير) لإستيعاب مختلف القوميات، وخاصة

(50) بروس بورتر، أنياب الكرملين: دور السوفيات في حروب العالم الثالث، ترجمة وتقديم: الفاتح التيجاني، منشورات هاي لايت، لندن، 1985، ص 171.

(51)(*) الإريتريون التقليديون هم: (آدم محمد علي أكتي، محمد سعيد عمر، وسعيد حسين) الذين كونوا نظاماً جديداً فريد من نوعه عام 1960م، وعندما انفجرت الثورة داخل إريتريا أصبح هؤلاء أعداء تقليديين وعلنيين لجبهة التحرير الإريترية، وكان من ضمنهم (سيد حسين) في صف المعارضة ضد حركة تحرير إريتريا التي كانت تتبنى حلاً سياسياً للأزمة، بينما كان الهدف لا يبدو أنه سوف يتحقق بدون الحل العسكري فكان الخلاف أساساً حول أسلوب العمل، وكان على رأس حركة التحرير في ذلك الوقت (محمد سعيد ناود) في السودان، وبقيادة (صالح أحمد إبـاي) في إريتريا، وكانا من الحزب الشيوعي أي ذوي ميول شيوعية حيث أسس الحركة في السودان أولاً وكان (محمد سعيد ناود) من اعضاء الحزب الشيوعي السوداني. للمزيد ينظر: آدم ملكين، اريتريا: تحديات الماضي وآفاق المستقبل، مكتبة بورصة الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 2012م، ص 70.

(52) محمد عبد الغني سعودي، مصدر سبق ذكره, ص ص230-231.

(53) أحمد عثمان أبو بكر، تاريخ إريتريا المعاصر: أرضاً وشعباً، مصدر سبق ذكـره، ص 175. بدر حسن شافعي، مصدر سبق ذكره، ص 134.

(54) أحمد برخت مـاح، وثائق عن الصومال والحبشة وارتريا، الطوبجي للطباعة والنشر، القاهرة، 1982، ص ص 117–120.

(55) عبد الوهاب الطيب البشير، التفاعلات الإثيوبية وأثـرهـا على توجهات السياسة الإثيوبية نحو العالم العربي، مصدر سبق ذكره، س81.

(56) مـروة عبد الحليم، رؤيـة من الداخل... إلى أين تتجه إثيوبيا في ظل الاضطرابات الغاضبة؟، المرصد المصري، على الموقع الالكتروني: https://www.ecsstudies.web/com.12509

(57) المادة (39) من الدستور الإثيوبي لعام 1994.

(58) موسى محمد عمر: الصراع الساسي والثقافي وطبقية الهوية عند الأحباش في القرن الأفريقي، دار غزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2005، ص ص 45-57.

(59) Hiwet, Addis, Ethiopia: From Autocracy to Revolution, Review of African Political Economy, London, 1975, p. 74.

المسلمين، وعلى الرغم من تعاون الكنيسة مع (هيلاسيلاسي) في مخططاته إلا أنه وضعها تحت سيطرته، ففي عام ١٩٣٠ أصدر قرار بتعيين الأساقفة من اختصاصه شخصياً، كما أصدر مرسوم عام ١٩٤٢م بأن يقتصر دور رجال الدين على أمور الكنيسة والحياة الروحية فقط[60].

(60) Ibid, P.74.

وبما أن النظام الإثيوبي اعتمد على المسيحية كحامية للهوية، وفي الوقت نفسه ينظر للإسلام على أنه دين المقاومة، وعلى الرغم من هذه النظرة للنخبة الحاكمة للإسلام فقد زاد إقبال (الأورومـو) على اعتناق الإسلام مما ساعد على انتشار الإسلام بشكل واسع بين (الأورومو)، وحاول النظام استخدام الدين لزيادة التباعد بين الأورومو، قفام النظام بنشر دعاية أن من اعتنق المسيحية أكثر تحضراً ممن اعتنقوا الإسلام[61].

(61) Ibid, P.75.

وعلى الرغم من أن المسلمين لم يحظوا بنفوذ سياسي يتناسب مع عددهم؛ نتيجة المعاناة الشديدة من أنظمة الحكم المتعاقبة (الإمبراطورية أو الجمهورية)، حيث ينظر إليهم على أنهم أعداء البلاد[62]. وعليه لم يصمت المسلمون الذين تعرضوا للظلم من القائمين على السلطة في إثيوبيا، الذين نكروا تاريخ وجودهم في البلاد، فضلاً عن نكران وجود الإسلام نفسه كدين لأغلبية الشعب الإثيوبي، وكذلك حرمانهم من تولي المناصب بحجة أنهم ليسوا أهل للسلطة بسبب انتمائهم للدين الإسلامي، فقد قاموا بانتفاضة في مدينة (هرر) منذ (٤٠) سنة، والتي نتج عنها تشكيل جمعية تمثل المسلمين وتحمل مطالبهم[63].

(62) شـروق ريـاض مصباح، الأقليات في إثيوبيا الأنثروبولوجيا الاجتماعية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2018م، ص135.

(63) المصدر نفسه، ص ص136-137.

وفي فترة الحكم العسكري تم تشكيل المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الذي أسسه العلماء وقادة الحركة الإسلامية في إثيوبيا، وهو ما أدى إلى قيام مظاهرة ضخمة في (أديس أبابا) ضمت أكثر من (٣٥٠) ألف شخص تطالب بتحقيق المساواة في الوظائف والحقوق الاجتماعية والدينية وغيرها[64]، فقد كان الأورومو يشكلون نصف سكان إثيوبيا غالبيتهم مسلمين، إذ تبلغ نسبتهم ما يقارب (٨٠%) من المسلمين، كما أصبحت أعداد المسلمين بين (الأمهرة والتيجراي) تتجاوز (١٥%) اي ما يقارب (٣) ملايين، وبهذا شكل عدد المسلمين أكثر من الثلث في العاصمة أديس أبابا[65].

(64) المصدر نفسه، ص137.

(65) Hiwet, Addis, Ethiopia: From Autocracy to Revolution, Review of African Political Economy, Op.Cit, p.74.

لكن بعد انتهاء حكم الدرج (الشيوعيين) وتسلم (ميليس زيناوي) السلطة عام 1991م تفاءل المسلمون في أن يعمل النظام الجديد على تحقيق مطالبهم المزمنة فيما يتعلق بالحرية والديمقراطية وتقرير المصير وحرية التعبير والصحافة، وبالفعل حدث تغيير كبير لصالحهم، حيث استخدمت اللغة العربية في البلاد، وسمح ببث البرامج الدينية في وسائل الإعلام الإثيوبي، فضلاً عن ذلك سمح للمسلمين بإصدار

المجلات والصحف الإسلامية، وأيضاً سمح لهم بإنشاء المنظمات الإسلامية[66].

وبهذا أخذ وضع المسلمين بالتحسن في إثيوبيا، وأن سياسة (الاقصاء والابعاد) للمسلمين التي كان يمارسها النظام الأمهري في الفترات السابقة تغيرت منذ عام 1991م، فقد تمتع المسلمون بقدر من التسامح، وابقى النظام الحاكم على محاكم المسلمين التي تتعامل مع الأحوال الشخصية والأسرية، فقانون الأحوال الشخصية استند على الشريعة الإسلامية، وتم التشجيع على تدريس العربية، وكما أعلنت السلطة بأن كل الاديان متساوية، وأصبحت عطلة المسلمين عطلة رسمية للدولة[67].

وتم إعطاء الحرية الدينية للمسلمين، فقد أكد الدستور الصادر في إثيوبيا عام 1994م على ضرورة فصل الدين عن الدولة إذ تنص المادة (١١) من الدستور: « لا يكون هنالك دين للدولة، وفي الفقرة (٣) من المادة (11) تنص على أن لا تتدخل الدولة في الشؤون الدينية، ولا يتدخل الدين في شؤون الدولة «، وهذا يعد تصحيح للأوضاع السابقة التي كانت تعد الديانة (المسيحية) هي الدين الرسمي للدولة، فقد تم تقليل نفوذ الكنيسة، واتاحت المجال لحرية العبادة للمسلمين والمسيحيين على السواء[68].

وعلى الرغم من تلك التغييرات كان يتخوف نظام (الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية) من التحام أكبر قوميتين (الأورومو و الأمهرا)، خاصة قومية (الأورومو) التي تميزت بأفكارها الإسلامية المتشددة، فيما تمتاز قومية (الأمهرا) بمكوناتها الأربعة, وهي: (جوندار، ولو، وقجم، وشوا) بمزجها للإسلام والمسيحية، لهذا اتسمت سياسات (الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية) بالتهميش والقمع والإقصاء كسياسة متعمدة وممنهجة تجاه المجموعات الإثنية الأخرى[69].

أن مسألة الدين أخذت وضعها ومكانها كمحرك أساس مع نشأة نواة الدولة الإثيوبية في أكسوم في القرن الرابع الميلادي

وبمعنى أكثر دقة أن مسألة الدين أخذت وضعها ومكانها كمحرك أساس مع نشأة نواة الدولة الإثيوبية في أكسوم في القرن الرابع الميلادي، وبين القرن الرابع الميلادي وحتى بداية القرن الحادي والعشرين تشكلت الدولة الإثيوبية وفقاً لمحرك الدين في نظامين وهما[70]:

أ- إثيوبيا الدولة الثيولوجية أو اللاهوتية أو اللاتينية وذلك حتى نهاية حكم (هيلاسيلاسي) عام 1974م، وهذه الفترة هي التي لازم الدين فيها السلطة السياسية.

ب- إثيوبيا الدولة العلمانية وذلك من عهد (منغستو هيلامريام) عام 1974م، واستمرت إلى عهد (ميليس زيناوي)، وقد تم فصل الدين عن الدولة بنص دستور عام 1987، ودستور عام 1994م.

(66) Ibid, p.75.

(67) شـروق ريـاض مصباح، مصدر سبق ذكره، ص 138.

(68) قائد محمد قائد العنسي، التداخل السكاني وأثـره على العلاقات اليمنية الحبشية، دار الأمين للنشر، القاهرة، 2004م، ص ٨٣.

(69) Ethnicity state and human rights in Ethiopia, Historical background: from unitary state to ethnic federalism, HUMR 4501 Ethnic Challenges to the Nation State: Studying State Responses from a Human Rights perspective case study: Ethiopia, p.p. 4-5.

(70) عبد الوهاب الطيب البشير، التفاعلات الإثيوبية الداخلية وأثرها على توجهات السياسة الإثيوبية نحو العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص85.

وعلى الرغم من أن الدستور الإثيوبي ينص على علمانية الدولة بهدف الحياد تجاه قضية الدين، إلا أن المسلمين يشتكون من تدخل الحكومة في شؤونهم الدينية وينظمون احتجاجات نتيجة التشويه في برامج الإعلام والذي ربط الإسلام بالإرهاب في خضم صراع الدولة ضد حركات التمرد الإسلامية في مناطق (الأورومو و أوغادين)[71].

(71) مروة عبد الحليم، مصدر سبق ذكره.

ومن جهة آخرى توجد انقسامات في الكنيسة الإثيوبية التي تسيطر عليها تقليدياً قومية الأمهرة[72]؛ لكونها القومية المسيطرة على المؤسسة الدينية الكنسية والسلطة السياسية والنواحي الثقافية واللغوية خاصة في تاريخ إثيوبيا الحديث، وكما تمثل أقوى مراكز الأغلبية الدينية المسيحية عن طريق خريطة التوزيع والانتشار الديني بجانب التيجراي، إذ أن انتشار المجموعات الأمهرية في مناطق وسط إثيوبيا مكنها من أن تمثل البؤرة الأساسية لحركة التاريخ والإنتماء الجغرافي والبناء السياسي والشرعية والسلطة الدينية للدولة الإثيوبية[73]، ولهذا يطالب المسيحيون الأوروميون بإنهاء هذه السيطرة[74].

(72) المصدر نفسه.

توجد انقسامات في الكنيسة الإثيوبية التي تسيطر عليها تقليدياً قومية الأمهرة

(73) شـروق ريـاض مصباح، مصدر سبق ذكره، ص128.

(74) مروة عبد الحليم، مصدر سبق ذكره.

ويتضح مما سبق، أن التعدد الديني جعل مشكلة الصراع والتنافس بين ثنائيات (الأقلية والأغلبية)، (الإسلام والمسيحية)، (الدين والدولة)، (العرق والدين) حاضرة بقوة في معادلات التفاعلات الداخلية لإثيوبيا، ومعادلات توازن القوى الإقليمية والدولية في المنطقة[75].

(75) عبد الوهاب الطيب البشير، التفاعلات الإثيوبية الداخلية وأثرها على توجهات السياسة الإثيوبية نحو العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص84-85.

ثانياً : التضييق على الحقوق والحريات

تعد انتهاكات حقوق الإنسان والحريات سمة في إثيوبيا لم تتخلى عنها السلطات الحاكمة المتعاقبة منذ عقود، وحتى مع التغيير من نظام سياسي لآخر، وإن اختلفت أشكال ودرجات هذه الانتهاكات؛ فقد شهدت فترة هيمنة النظام الإمبراطوري (هيلاسلاسي) السابق حتى عام 1974م اعتقال عدد كبير من المعارضين، حيث وصل عدد المعتقلين إلى (10) آلاف شخص[76].

(76) هاني سليمان، الاستبداد المقنع: حالة حقوق الإنسان والحريات في إثيوبيا، المركز العربي للبحوث والـدراسـات، على الموقع الالكتروني: http:// www.acrseg.org/40380

وبهذا لم تتغير حقوق الإنسان في إثيوبيا، ولم تتوقف الانتهاكات فيها، بل زادت بعد عام 1974م، حيث تم اعتقال الكثير من السياسيين والمسؤولين البارزين الذين احتجزوا بجانب كبار الموظفين المدنيين ورجال الأعمال وضباط الشرطة، فضلاً عن الأشخاص الذين تم اعتقالهم؛ بسبب محاولة الانقلاب التي حدثت في آيار 1989م ضد (منغستو)، نتيجة سياسته التي تمثلت بالقمع والإرهاب ضد الجماعات العرقية، فضلاً عن ذلك أن الطلاب والمعلمين وأفراد المجموعات العرقية والإقليمية والانفصالية وقادة المجموعات المهنية ومجموعات دعم المرأة

وأعضاء النقابات العمالية الذين عارضوا استحواذ واستيلاء الحكومة على منظماتهم ورجال الكنيسة وأعضاء من الحركات المسلحة الأخرى[77].

(77) المصدر نفسه.

وأيضاً لم يختلف سلوك السلطة منذ عام 1991م عن الحكومات التى سبقته، حيث ظلت انتهاكات السلطة لحقوق الإنسان وعدم احترام الحريات على حالها، وعلى الرغم من أن هذه الفترة من أكثر الفترات التي تشهد حراكاً ومواجهات عنيفة مستمرة ومتراكمة بين المواطنين والأمن شملت معظم الأراضي الإثيوبية، وشملت معظم مجالات الحياة السياسة والاجتماعية والاقتصادية[78].

(78) هاني سليمان، الاستبداد المقنع: حالة حقوق الإنسان والحريات في إثيوبيا، مجلة رؤى مصرية، العدد (21)، مركز الاهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مصر، 2016م، ص25.

فمن ناحية الإطار القانوني والدستوري للحقوق والحريات في إثيوبيا، نجد أن دولة إثيوبيا شهدت ثلاثة دساتير مكتوبة (دستور عام 1931م، و1955م، و 1987م)، وذلك قبل صدور الدستور الأخير في عام 1995م، فدستور عام 1931م لم يهتم بحقوق الإنسان، وتم تصميمه خصيصاً لتحصين السلطة المطلقة للإمبراطور (هيلاسيلاسي)، ولم يكن هناك فهم شائع بأن الدولة لديها التزامات أمام رعاياها، وبعده صدر دستور عام 1955م، كرد فعل لعدم ملائمة دستور عام 1931م للواقع[79].

(79) المصدر السابق نفسه، ص25.

وعلى الرغم من أن هذا الدستور قد أقر عدداً محدوداً من الحقوق، لكن تم الحد من أهميته؛ بسبب السلطة المطلقة للإمبراطور (هيلاسيلاسي)، وعدم وجود أجهزة وهيئات تتيح تطبيق الدستور، أو تفسير نصوصه، على الرغم من النص على معظم الحقوق إلى جانب البنود التقييدية، وبعد إسقاط الإمبراطور (هيلاسيلاسي) عام 1974م، أصدر المجلس العسكري دستور عام 1987م، وأكد هذا الدستور أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تكون وفقاً للاتجاه الاشتراكي الذي تبناه النظام الجديد، واعتمد هذا النظام على سياسة القمع والتخويف والترهيب، الذي لم يؤدِ إلى نمو أرض خصبة لدعم وتعزيز حقوق الإنسان[80].

(80) المصدر نفسه، ص25.

وبعد ذلك تبنت حكومة (الجبهة الشعبية الحاكمة) بعد سقوط نظام (منغستو هيلا مريام) دستوراً جديداً وهو دستور عام 1994م، ونص هذا الدستور على إقامة دولة فيدرالية عرقية لها حق تقرير المصير وصولاً إلى الانفصال، وتحققت نقلة نوعية في هذا الدستور فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وأنه جاء استجابة لحالة التوتر والصراعات المنتشرة في البلاد في أثناء حكم المجلس العسكري، وقد تناول هذا الدستور القضايا المهمة المتعلقة بالعرق والحق في تقرير المصير، بعيداً عن الممارسة الفعلية للنظام الحاكم[81].

(81) Aden Kassie Abebe, Human Rights Under The Ethiopian Constitution: A Descriptive Overview, 42Mizan Law, Vol. 5, No. 1, Spring 2011, PP. 41-71.

إن القائمين على صياغة الدستور قد أوضحوا الهدف المشترك هو بناء مجتمع سياسي قائم على سيادة القانون وقادر على ضمان السلام الدائم الذي يكفل النظام الديمقراطي[82].

(82) Ibid, pp.41-71.

وقد انعكست أوضاع حقوق الإنسان من البداية في ديباجة دستور عام 1994م، فالمادة (10) من الدستور تنص (على أن حقوق الإنسان وحرياته النابعة من طبيعة البشرية مصونة وغير قابلة للتصرف، ويؤكد أن الاحترام الكامل لحقوق الفرد والشعوب الأساس كشرط مسبق)[83]، كما نصت المادة (13) من الدستور الإثيوبي لعام 1994م (أن جميع أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، على المستويات كافة ، لديها مسؤولية وواجب احترام وتطبيق أحكام الدستور فيما يتعلق بحقوق الإنسان)، كما أن تلك الحقوق والحريات قد صيغت بطريقة تتفق مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان والصكوك الدولية التي اعتمدتهم إثيوبيا[84].

وأن المادة (14) من الدستور الإثيوبي لعام 1994م، قد نصت (على الحق في الحياة والأمن الشخصي)[85]، فيما أكدت المادة (15) أن (عدم جواز حرمان أي شخص من حياته إلا عقاباً على جريمة جنائية خطيرة يحددها القانون)[86]، في حين نصت المادة (16) على (أن كل شخص لديه الحق في الحماية من الإيذاء الجسدي) [87]، وكما أكدت المادة (17) أن (لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ووفقاً لإجراءات قانونية، ولا يجوز لأي شخص التعرض للاعتقال التعسفي، ولا يجوز اعتقال أي شخص من دون تهمة أو إدانة ضده)[88]، أما المادة (18) (تنظم وتكفل المعاملة الإنسانية عن طريق ضوابط عديدة؛ منها الحماية من المعاملة اللاإنسانية) [89]، والمادة (19) (تنظم حق الأشخاص الموقوفين من حق معرفة أسباب اعتقالهم وأية تهمة ضدهم، والحق في المثول أمام المحكمة لمدة (48 ساعة) من إلقاء القبض عليهم، كما لا يجوز إجبار الأشخاص على الإدلاء باعترافات التي يمكن استخدامها كأدلة ضدهم، والحق في إطلاق سراحهم بكفالة)[90].

أما المادة (20) فهي (تنظم حقوق المتهمين من المحاكمة العلنية والحق في الحصول على المعلومات والوصول الكامل إلى أي الأدلة المقدمة ضدهم، واستجواب الشهود)[91]، في حين أن المادة (25) تعطي (الحق في المساواة لجميع الأشخاص أمام القانون ويتمتعون من دون أي تمييز بحق المساواة في التمتع بحماية القانون وفي هذا الصدد يجب أن يضمن القانون لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من دون تمييز على أساس العرق أو الأمة أو الجنسية أو غيرها من الأصول الاجتماعية أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو المولد، أو أي وضع آخر)[92].

وكما تحدد المادة (26) (الحق في الخصوصية؛ ويشمل هذا الحق عدم التعرض لتفتيش منزله أو الاستيلاء على ممتلكاته، وحرمة مذكراته والمراسلات والاتصالات)

(83) المادة (10) من الدستور الإثيوبي لعام ١٩٩٤.

(84) المادة (13) من الدستور الإثيوبي لعام 1994.

(85) المادة (١٤) من الدستور الإثيوبي لعام ١٩٩٤.

(86) المادة (١٥) من الدستور الإثيوبي لعام ١٩٩٤.

(87) المادة (١٦) من الدستور الإثيوبي لعام ١٩٩٤.

(88) المادة (١٧) من الدستور الإثيوبي لعام ١٩٩٤.

(89) المادة (١٨) من الدستور الإثيوبي لعام ١٩٩٤.

(90) المادة (١٩) من الدستور الإثيوبي لعام ١٩٩٤.

(91) المادة (20) من الدستور الإثيوبي لعام ١٩٩٤.

(92) المادة (25) من الدستور الإثيوبي لعام ١٩٩٤.

[93]، وتؤكد المادة (27) أن (حرية الدين والمعتقد والرأي وعدم جواز تقييد أو منع حريته من تبنى معتقد يختاره[94]، وتنص المادة (28) بأن (لا يجوز منع المسؤولية الجنائية للأشخاص الذين يرتكبون جرائم ضد الإنسانية)[95].

لكن هذه الدساتير فى الواقع هي مجرد قواعد مثالية لا أثر لها، فبالنظر للمواد السالف ذكرها والتي راعت الحقوق كافة والحريات ونظمتها بشكل محدد، فإن الواقع مغاير لذلك تماماً من حيث حجم ونوعية الانتهاكات المختلفة في الداخل الإثيوبي، وكما هو معروف في دول العالم الثالث، وتحديداً القارة الأفريقية، فإن دساتير دول القارة ومنها الدستور الإثيوبي مشتقة بشكل كبير من دول الإستعمار ومرتبطة بها، بحيث معظمها دساتير فرنسية وإنكليزية صيغت موادها بإحكام وإتقان وتبدي مراعاة للحقوق والحريات[96].

دساتير دول القارة ومنها الدستور الإثيوبي مشتقة بشكل كبير من دول الإستعمار ومرتبطة بها

وعليه يمكن أن نوضح بعض الانتهاكات لهذه الحقوق والحريات عن طريق الآتي:

1. حق المشاركة السياسية

أن الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا التي وصلت إلى السلطة بقدراتها العسكرية لا ترى للمعارضة العسكرية لا ترى للمعارضة حقاً مشروعاً في مشاركتها في السلطة، وعلى الرغم من تبني الجبهة الثورية التوجهات الديمقراطية والتعددية الحزبية، إلا أن الواقع الإثيوبي أفرز انموذجاً لنظام الحزب الواحد، وذلك للتفاوت البالغ بين قدرات الحزب الحاكم وقدرات الأحزاب المعارضة[97].

وهذا ما ظهر واضحاً عن طريق المواقف المتواترة لقياداتها ولاسيما في انتخابات عام ٢٠٠٥م، حيث ضاقت الجبهة ذرعاً بالمعارضة التي هددت استقرار نظامها[98]، فالنظام الفيدرالي قام بترسيم الحدود وفقاً للمجموعات العرقية الرئيسة، وهذا انعكس بدوره على تأسيس الأحزاب التى انتفت عنها صفة الوطنية بل أصبحت أحزاباً إثنية وعرقية ومناطقية فى أغلبها، وبطبيعة التفاوتات بينها فإنها ليست جميعها على القدر نفسه من التنافسية والفرص، ومما زاد الأمر تعقيداً تدخل السلطة في عملية تقسيم الدوائر الانتخابية بما يخدم مصلحتها، كما أن الأحزاب تتعرض لحصار وقمع شديد يحول دون تحقيقها لدروها[99].

وأصبح إعلان مكافحة الإرهاب (ATP[*]) سارياً منذ عام 2009م، والذي تم استخدامه من السلطات الإثيوبية كمبرر لقمع كافة الحريات في البلاد[100]. فقد تم استخدامه لإخراس المعارضة السياسية والأصوات المنتقدة لسياسة وممارسات الحكومة، كذلك تم استخدامه ضد أعضاء وقادة أحزاب المعارضة والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان منذ سن الإعلان في عام 2009م، فقدت واجهت

(93) المادة (26) من الدستور الإثيوبي لعام ١٩٩٤.
(94) المادة (27) من الدستور الإثيوبي لعام ١٩٩٤.
(95) المادة (28) من الدستور الإثيوبي لعام ١٩٩٤.
(96) هاني سليمان، مصدر سبق ذكره.
(97) جمال محمد السيد ضلع، إثيوبيا: الأوضاع السياسية الداخلية والتوجهات الخارجية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع, غربان – ليبيا, 2008م، ص ص٤٥-٥٠.
(98) Sarah Vaughan and Kjetil Tronvoll, The Culture of Power in Contemporary Ethiopian Political Life, Swedish International Development Cooperation Agency, 2003, Pp. 32-35.
(99) هاني سليمان، مصدر سبق ذكره.
(*) إعلان مكافحة الإرهاب رقم 2009/652: أن الغرض من هذا الإعلان هو التصدي للتهديد الإرهابي، والحكومة الإثيوبية تعتزم استخدام الوسائل كافة المنصوص عليها في القانون لحماية أمن مواطنيها، فهي تكفل تطابق تدابير مكافحة الإرهاب مع القواعد الدولية، ولهذا تعتبر أحكام إعلان مكافحة الإرهاب تتماشى مع احكام العهد، وتتوافر للمشتبه بهم بتورطهم في عمليات إرهابية ممن يتم توقيفهم واحتجازهم الضمانات الضرورية لاحترام كرامتهم على جميع مستوى الإجراءات القانونية. ينظر إلى: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الدورة الثانية بعد المائة، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة (40) من العهد (التقرير الأولي لإثيوبيا)، فرنسا، 2011، ص ص3-4.
(100) عبد الرحمن مصطفى باشا، إثيوبيا من الداخل حقوق الإنسان في عهد آبي أحمد، قراءات أفريقية، على

شخصيات المعارضة مثل: (اندوالين اراجي وناثاليان ميكولين وآسيمينيو وبير هانو) (وهم مسؤولوا حزب اتحاد الديمقراطية والعدالة) وزيميني مولا (الأمين العام للحزب الديمقراطي الوطني الإثيوبي)، أولبانا ليسيلا وأندارجاتشيو تيسيجي تهماً تتعلق بالإرهاب)[101].

وبما أن الدستور نص على قدرة المواطنين على اختيار حكومتهم بشكل سلمي في انتخابات دورية حرة ونزيهة قائمة على الاقتراع العام والمتكافئ، ولكن العمليات الانتخابية المتعاقبة (2005، 2010، 2015م)، أثبتت وجود امتيازات انتخابية للحزب الحاكم حدت من تلك القدرة بشكل كبير، فضلاً على قمع المعارضة إذ تعرض أعضاء أحزاب المعارضة للعنف والتحرش في المدة التي تسبق وتعقب الانتخابات المحلية[102].

فقد قامت الحكومة قبل الانتخابات التي أجريت في آيار/2015م، بتقييد حرية الإعلام واعتقال أعضاء المعارضة، وأن الاحزاب المكونة للحزب الحاكم قد تم منحها امتيازات بجانب امتلاكها للعديد من الشركات وقيامها بمنح الوظائف وعقود الصفقات التجارية للمؤيدين الموالين، في حين تجد أحزاب المعارضة صعوبة في الحصول على التصريحات المطلوبة لفتح المكاتب الإقليمية، مما يؤثر بشكل سلبي في قدرتهم على التنظيم وشن الحملات[103].

وارتكبت قوات الأمن عمليات قتل تعسفية في مناسبات عدة، فمنذ نهاية الحملة الانتخابية في 21 أيار 2015م حتى إعلان نتائج الانتخابات في 22 حزيران/ 2015م، أعلنت أحزاب المعارضة عن مقتل (6) من أعضاء بما في ذلك أحد المرشحين من الحزب الأزرق، وقد تمت عمليات القتل في الولايات الجنوبية فضلاً عن مناطق (أوروميا وأمهارا وتجراي)، وطالت عملية القتل بعض السياسيين البارزين مثل: (صموئيل أويكي) مؤسس حزب سمامياوي، وكذلك (تادسه أبرهة) عضو ائتلاف (مدرك) المعارض، كما تم العثور في 19 حزيران 2015م على عضو (مدرك برهانو إربو) قتيلاً بالقرب من أحد الأنهار في منطقة (هدية)، وتوفي (أسرات هايلي) مراقب الانتخابات نيابة عن (مدرك) في وحدة (أديو كاكا) بمقاطعة (غنبو وريدا) بمنطقة (كيفا) بعد تعرضه للضرب المتكرر من مسؤولي الشرطة في 5 تموز 2015م، ولم يحقق في أي من هذه الوفيات، إلا في حالة (صموئيل أويكي)، وكانت المحاكمة صورية وتهدف إلى حماية الجاني الحقيقي[104].

لقد كان شرط الحصول على تصريح من جانب الأحزاب قبل عقد الاجتماعات العامة أو تنظيم التجمعات العامة تم استخدامه من جانب السلطة لحظر أنشطة المعارضة[105]. فقد استحدث الائتلاف الحاكم منذ وصوله إلى السلطة العديد من

الموقع الإلكتروني:
https://www.qiraatafrican.com/home /new/ %D8%A5% D8%AB%D9 %8A%D9 %88%D 8% A8%D9% 8A %D8%A7-%D9%85 %D9%86-%D8%A7%D9% 84%D8% AF% D8%A7%D8% AE% D9%84-%D8%AD %D9 %82%D 9%88 %D9% 82-%D8%A . 21.07.2020.

(101) هاني سليمان، مصدر سبق ذكره.

(102) Ethiopia 2015 Human Rights Report, Country Reports on Human Rights Practices for 2015 United States Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, PP. 21-22.

(103) Ibid, pp.21-22.

(104) تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٥/٢٠١٦م، حالة حقوق الإنسان في العالم، ص55.

(105) Ethiopia 2015 Human Rights Report, Country Reports on Human Rights Practices for 2015 United States Department of State…., Op. Cit., P.22.

القوانين واللوائح والاجراءات التنفيذية لاسيما قبل الانتخابات التشريعية والمحلية الأخيرتين خلقت بدورها ميزة واضحة للحزب الحاكم فى المنافسة الانتخابية، كما خيمت حالة من الشك على مدى استقلال اللجنة القومية الإثيوبية للانتخابات، ولا سيما بشأن قراراتها المتعلقة بتسجيل الأحزاب ومؤهلات المرشحين، ويؤكد ذلك تصريح حزب (سمایاوي المعارض) أن المجلس الوطني للانتخابات في إثيوبيا رفض تسجيل أسماء أكثر من نصف مرشحيه المقترحين لمجلس النواب فمن بين (400) مرشح لم يستطع غير (139) الترشح للانتخابات، وفي الوقت نفسه أعلن (ائتلاف مدرك) المعارض للنظام الحاكم أن المجلس الوطني للانتخابات في إثيوبيا وافق على (270) مرشحاً من بين (303) مرشح كان قد اقترح تسجيلهم[106].

2. حرية الصحافة والتعبير

يوجد في إثيوبيا أكثر من (200) ناشر مستقل، وكذلك أكثر من (60) صحيفة تابعة لوزارة الإعلام بموجب قانون الصحافة لعام 1992م[107]. وفيما يخص حق النشر والتوزيع، فقد عملت هذه السلطة بوضع ضوابط تجرم التشويه والتحريض العرقي، ووصلت عقوبتها إلى (3) سنوات سجناً[108].

ففي عام 1998م تم تطبيق (قانون الصحافة) والذي خفض بشكل كبير أعداد المنشورات الإعلامية المستقلة في إثيوبيا، وبالتوازي مع تحجيم مساحات النشر والتعبير كانت هناك تحديات لوجستية فيما يتعلق باستخدام دور النشر والطباعة الحكومية بما يعني الاتجاه نحو تقييد حرية الصحافة والتعبير[109].

فقد سيطرت الحكومة على المحطة التلفزيونية الوحيدة التي تبث محلياً، والتي كانت هي المصدر الرئيس للأخبار المقدمة لمعظم المواطنين إلى جانب الإذاعـة، وقد قامت الحكومة بالتشويش على محطات البث الإذاعية الأجنبية فى الوقت نفسه يحظر القانون المنظمات السياسية والدينية والأجانب امتلاك المحطات الإذاعية[110]. وكما أفرطت الحكومة في استخدام إعلان مكافحة الإرهاب لقمع حرية التعبير عن طريق الاعتقال المستمر للصحفيين والمحاكمات، وبموجب إعلان مكافحة الإرهاب اعتقل وأتهم ما لا يقل عن (17) صحفياً، كما فر كثيرون من البلاد بسبب التخويف والمضايقة والتهم الجنائية ذات الدوافع السياسية[111].

أفرطت الحكومة في استخدام إعلان مكافحة الإرهاب لقمع حرية التعبير عن طريق الاعتقال المستمر للصحفيين والمحاكمات

وفي عام 2014م، قامت مؤسسة الصحافة الإثيوبية الحكومية ومؤسسة الأخبار الإثيوبية، بنشر تقرير يدعي بأن (مجلة فاكت ولومي) كانت تدعم الإرهاب وتدمر الاقتصاد، ولهذا تم إغلاق تلك المنافذ الإعلامية من قبل الحكومة، وعندما تم

(106) تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2016/2015، حالة حقوق الإنسان في العالم، إثيوبيا، مصدر سبق ذكره، ص 54.

(107) Amnesty International, Public States, Ethiopia: 25 Years of Human Rights Violations, 2 June 2016, Al INDEX: AFR 25/4178/2016, PP. 2-3.

(108) Ibid, Pp.2-3.

(109) Ibid, p.3.

(110) Journalism Is Not a Crime, Violations of Media Freedom in Ethiopia, 2015, Human Rights Watch, January 2015, available at: https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/ethiopia0115_ForUploadR.pdf.

(111) هاني سليمان، مصدر سبق ذكره.

إصدار أحكاماً بالسجن للصحفيين الذين يعملون لصالح تلك الجهات فر البعض منهم خارج البلاد[112].

وتم محاكمة أكثر من (10) صحفيين بالحكم عليهم بالسجن في إثيوبيا وقد تم اعتقال البعض منهم، وإن الاستخدام المستمر لقانون الإرهاب من أجل إخراس الصحفيين أمثال (ريوت اليمو واسنكندر نيجا وزيلالين وورك) قد وضع إثيوبيا من بين أكثر (10) دول رقابة في العالم وذلك بحسب تقرير لجنة حماية الصحفيين لعام 2015م، وفي 16 تتشرين الأول 2015م، برأت المحكمة العليا (5) منهم من تهمة الإرهاب، وفي المقابل أدانت المحكمة العليا (غيزاو تاي)، مدير داديموس للترفيه والصحافة، وحكمت عليه في غيابه بالسجن لمدة (18) عاماً بتهمة الإرهاب[113].

لكن بعد مجيء (آبي أحمد) إلى السلطة في عام 2018م، استمر استخدام الإرهاب بشكل, أو بآخر وفرض قيود على الصحافة وحريات التجمع والتظاهر واستخدام الإنترنت، وتم تمرير القانون الجديد في البرلمان في مطلع 2020م[114]، وبعد انتشار فيروس كورونا (كوفيد19)، لم تتوقف القبضة على الإعلام في البلاد؛ فقد ألقت الشرطة الفيدرالية القبض على الصحفي (يايسو شيميليس) في منزل أحد أقاربه في بلدة (ليجيتافو) بعدما كتب مقالاً في مجلة (Feteh) المملوكة للقطاع الخاص، ويستضيف برنامجاً سياسياً أسبوعياً على قناة (Tigray TV)، واحتجز من دون تهمة، وذلك بعد نشره تقريراً عن فيروس كورونا على (فيس بوك ويوتيوب)، وفي 26 آذار2020م أدانته وزارة الصحة الوطنية الإثيوبية؛ لأنه زعم في تقريره أن الحكومة الإثيوبية طلبت من الزعماء الدينيين إعداد (200) ألف مقبرة لإستيعاب الوفيات الناجمة عن الفيروس[115].

ينص الدستور والقانون على حرية التجمع، فقد انتهكت الحكومة الإثيوبية هذا المبدأ عن طريق عدم احترامها هذا الحق

3. حرية التجمع السلمي

ينص الدستور والقانون على حرية التجمع، فقد انتهكت الحكومة الإثيوبية هذا المبدأ عن طريق عدم احترامها هذا الحق، فقد احتشد المسلمون في إثيوبيا وفي عامي (2013-2012م) ونظموا احتجاجاً ضد سياسات الحكومة تجاههم، حيث قامت الحكومة بإطلاق الذخيرة الحية على المحتجين العزل وتعذيبهم وضربهم وكاد الأمر يمتد في بعض الحالات إلى المتفرجين مما أدى إلى وقوع العديد من الضحايا ما بين قتيل وجريح[116].

وفي 22 نيسان 2015م، دعت الحكومة إلى مسيرة في ميدان (ميسكل) لإدانة مقتل المهاجرين الإثيوبيين في ليبيا على أيدي المنتمين لتنظيم الدولة الإسلامية المسلح، وعندما هتف بعض المتظاهرين بشعارات في المسيرة، استخدمت الشرطة

(112) تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٥/٢٠١٦م، حالة حقوق الإنسان في العالم، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

(113) المصدر نفسه، ص54.

(114) عبد الرحمن مصطفى باشا، مصدر سبق ذكره.

(115) Ethiopian journalist Yayesew Shimelis detained following COVID-19 report", CPJ, April 1, 2020, available at: https://cpj.org/2020/04/ethiopian-journalist-yayesew-shimelis-detained-fol.

(116) Amnesty International, Public States, Ethiopia: 25 Years of Human Rights Violations, Op. Cit., PP. 5-6.

القوة المفرطة، بما في ذلك الغاز المسيل للدموع والضرب، لتفريق الحشد، مما أدى إلى تطور الوضع إلى مواجهات بين المتظاهرين والشرطة، وألقي القبض على ناشطين ومعارضين ووجهت إليهم تهمة التحريض على العنف في المسيرة، وقد أدينوا وحكم عليهم بالسجن لمدة شهرين، وظلوا في السجن لأكثر من (10) أيام بعد الانتهاء من فترة سجنهم، على الرغم من أن المحاكم قد أمرت بالإفراج عنهم، الا أن الشرطة أفرجت عنهم في تموز/ 2015م بكفالة[117].

(117) تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٥/٢٠١٦م، حالة حقوق الإنسان في العالم، مصدر سبق ذكره، ص55.

4. حق السكن

يعد حق السكن من الحقوق الاقتصادية المرتبطة بالحقوق السياسية؛ ولاسيما ارتباط هذا الحق بمشاكل (توزيع الثروة والسلطة) على الأقاليم، فعند إقامة المشاريع يجب تأجير جميع الأراضي من الدولة، ولهذا قامت الحكومة بطرد مجموعات السكان الأصليين من مناطق مختلفة لإفساح المجال لمشاريع البنية التحتية، مثل سد: (جيبي الثالث) في وادي أومو السفلي[118].

(118) عبد الرحمن مصطفى باشا، مصدر سبق ذكره.

لقد عملت الدولة على سياسة التوطين القسري جنباً إلى جنب مع سياسات الإستثمار في أراضي إثيوبيا، ففي أوائل عام 2008م، شرعت الحكومة الإثيوبية بشأن عملية منح ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية للمستثمرين الأجانب والمواطنين بأسعار رخيصة[119]، كما حاول النظام هدم (30000) ألف منزل في (لافتو) جنوب مدينة (أديس أبابا) من أجل أغراض التوسعة، مما أدى لمواجهات وصدام كبير بين الأمن والمواطنين، وهذا يشير إلى انتهاك كبير لحقوق تملك الأراضي والتعويض في إثيوبيا[120].

(119) هيئة استثمار إثيوبيا عام 2015، دليل الاستثمار في إثيوبيا، ص 30.

(120) هاني سليمان، مصدر سبق ذكره.

وكما أدت مشاريع التنمية الحضرية في (أديس أبابا) ومدن أخرى إلى إعادة التوطين القسري للمستأجرين المحليين، وقامت بانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، من عمليات الإخلاء القسري وتشريد الملايين من الناس من أراضيهم التقليدية، والاستيلاء على الأراضي في (أورومو)، وتغيير حدود الأقاليم لاسيما في المناطق التي تقطنها الأكثرية الأورومية[121].

(121) Freedom House Annual Report, 4 March 2020, Available at: https://freedomhouse.org/country/ethiopia/freedom-world/2020.

5. الممارسات التعسفية والحرمان غير القانوني من الحياة

قامت الحكومات الإثيوبية السابقة في أثناء مدة الحكم (الامبراطوري، والعسكري الاشتراكي) بعمليات القمع، وأحياناً العنف في مواجهة أي حراك اجتماعي، وكان من أبرز أدواتها هو الاعتقالات التعسفية، فقامت قوات الشرطة الإقليمية والفيدرالية بإجراء الاعتقالات الاستباقية بعد (ثورات الربيع العربي) في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط[122]. حيث في أواخر تشرين الثاني 2015م، انطلقت الاحتجاجات المعارضة لخطة أديس أبابا الرئيسية التوسعية على مستوى

(122) هاني سليمان، مصدر سبق ذكره.

منطقة (أوروميا)، حيث اعتقل الأمن آلاف الأشخاص بشكل تعسفي، فضلاً عن اعتقال الطلاب داخل الحرم الجامعي[123]، وقد اعتقل العديد من المحتجين وعذبوا في مركز اعتقال (مكلاوي)، والذي كان من أسوأ مراكز الاعتقال وأكثرهم رعباً بالنسبة للمعارضة الإثيوبية[124]. وهذا ما يخالف المادة (18 و 19) من الدستور الإثيوبي لعام 1994.

وكما نلاحظ أن في كانون الأول 2015م حتى أواخر تموز 2016م، تظاهر نحو نصف مليون إثيوبي بشوارع (جوندر) بمنطقة (أمهرة) شمال إثيوبيا للمطالبة بالحرية والعدالة، وقتل على إثرها قرابة (125) شخصاً، من طائفة (الأورومو) وإصابة المئات، وتجددت الاحتجاجات بعد انتهاء أكبر احتجاج شهدته الدولة في عام 2015م، قتل على أثره أكثر من (500) مواطن إثيوبي، إذ تجددت الاحتجاجات بعد احتفال الآلاف بمهرجان (إيريشا الديني) في منطقة (أوروميا) في ظل رفض حكومي للاعتراف بهؤلاء القتلى من المتظاهرين[125].

وبعد وصول (آبي أحمد)، لم يتغير الوضع كثيراً فالعنف استمر بعد أشهر قليلة من وصول (آبي أحمد) إلى السلطة، وعلى الرغم من ذلك سمحت الحكومة لمظاهرات مؤيدة حاشدة له حضرها مئات الآلاف في واحدة من أكبر الميادين في إثيوبيا، وفي أثناء هذه التظاهرات، حدثت محاولة لاغتيال (آبي أحمد) عن طريق انفجار أدى لمقتل (2)، وإصابة (44) شخصاً[126].

ويعود سبب محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها (آبي أحمد) في 23/ حزيران 2018، هو تأكيد استمرار ونمو التيار المعارض للمشروع الإصلاحي لرئيس الوزراء بشقيه (السياسي والاقتصادي)، مع الاعتراض على سياسته الخارجية، خاصة المصالحة مع إريتريا، وكما أن انطلاق المحاولة الانقلابية من إقليم (أمهرة)، يكشف عن تمدد التيار المعارض خارج العاصمة، ولذلك أصبح يمثل تهديداً حقيقياً لبقاء النظام السياسي، والسلامة الإقليمية للبلاد[127].

وتكمن دوافع هذه المحاولة الانقلابية للتصدي لسياسات رئيس الوزراء الإثيوبي (آبي أحمد)، التي يعتقدون أنها لم تحل مشكلة الاندماج القومي بالبلاد، وأنها تتجه لتكريس هيمنة جماعة (الأورومو) الإثنية على السلطة، على حساب جماعتي (الأمهرة والتجراي)، حيث تهيمن الأولى على الحكم في إثيوبيا تاريخياً منذ عهد الأسرة السليمانية عام 1270م، فيما تعتبر جماعة تجراي أكبر قوة عسكرية بالتحالف الحاكم للبلاد، الذي يضم أربعة مكونات أساس، هي: (جبهة تحرير تجراي، وحركة أمهرة الديمقراطية الوطنية، والمنظمة الديمقراطية لشعب أورومو، والجبهة الديمقراطية للشعب الجنوبي الإثيوبي)[128]. وبمعنى آخر أن دوافع الانقلاب

(123) المصدر نفسه.

(124) Ethiopia: Prisoner release must be followed by wider reforms and free expression protections", Article 19, January 09, 2018, Available At: https://www.article19.org/resources/ethiopia-prisoner-release-must-followed-wider-reforms-free-expression-protections.

(125) رشا السيد عشري، «الاحتجاجات في إثيوبيا: الأبعاد والسيناريوهات»، قراءات أفريقية، على الموقع الإلكتروني: https://www.qiraatafrican.com/ home/new/%D8 %A7 %D9% 84%D8% A7%D8%AD %D8%AA%D8%AC%D8%A7 %D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A5% D8%AB%D9%8A%D9%88%D 8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8 %A7%D9%84%D8%A3%D8% A8%D8%B9%D8%A7%D8% AF-%D9%88%D8%A7%D9%8 4%D8%B3%D9%8A%D9%86% D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9 %88%D9%87%D8%A7%D8%A A#sthash.vr4CI3Bq.Taq6JLcp.dpbs.28.02.2017.

(126) ارتفاع ضحايا تفجير استهدف تجمع مؤيدي رئيس وزراء إثيوبيا إلى قتيلين وعشرات المصابين»، بي بي سي، 24 / حزيران 2018م، على الرابط التالي: https://www.bbc. com/arabic/world-44586170

(127) أيمن شبانة، معضلة الأمهرة: إلى أين تتجه إثيوبيا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 25/ حزيران/ 2019، على الموقع الالكتروني: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4818/

(128) المصدر نفسه.

العسكري الأخير كان نتيجة سببين هما[129]:

أ- رغبة عناصر الدولة العميقة بإثيوبيا في الحفاظ على مصالحها الخاصة.

ب- سعي جماعة أمهرة لاستعادة نفوذها ودورها في حكم البلاد، بعدما تراجع نفوذها منذ عام 1991، إثر سقوط نظام الإمبراطور (منغستو هيلاميريام).

6. انتهاك الخصوصية ووسائل الاتصال والمراسلات

هناك العديد من الانتهاكات من قبل الحكومة الإثيوبية التي تتعلق بوسائل الاتصال والمراسلات ومنها الخاصة بالتصنت على المكالمات الهاتفية لقادة المعارضة وتلفيق التهم لهم عن طريق الإدعاء بأنهم ممثلون لبعض الجماعات المهتمة بالحصول على التبرعات المالية والتي سماها البرلمان اسم: (المنظمات الإرهابية)[130].

وقد كانت شركة الاتصالات الإثيوبية الحكومية هي المصدر الوحيد لخدمات الإنترنت في الدولة، ولهذا قامت الحكومة بتقييد إمكانية الوصول لبعض المحتويات المتاحة عبر الإنترنت، وقامت بإغلاق العديد من المواقع بما في ذلك المدونات ومواقع المعارضة وبعض المواقع الإخبارية ومنها (مواقع جينبوت7، وأولف، وأونليف، موقع الجزيرة وموقع البي بي سي)[131].

ويعد تقرير مركز (سيتزن لاب) عام 2013م من التقارير التي توضح امتلاك إثيوبيا خوادم (سيرفرات) مرتبطة ببرامج المراقبة التي يطلق عليها اسم (Finfisher)، وبحسب هذا التقرير فإن تلك البرامج قد تم استخدامها في الهجمات المستهدفة ضد حملات حقوق الإنسان وناشطي المعارضة في الدول التي بها سجلات مشتبه بها تتعلق بحقوق الإنسان، وإن حملة فينسباي(FinSpy) قد استخدمت صوراً لمجموعة (جينبوت7) كطعم لاصطياد المستخدمين، فضلاً عن أنشطتها المحلية استخدمت الحكومة برنامج (فينسباي) لمراقبة الأنشطة التي يقوم بها الإثيوبيون المقيمون في الخارج عبر الإنترنت[132].

وكما أغلقت الحكومة شبكة الإنترنت في موجة الاحتجاجات في أيلول / 2018م، لتعود الحكومة مرة أخرى في حزيران 2019م، لتحجب الإنترنت في أنحاء البلاد في مسعى لمنع تسريب امتحانات الثانوية العامة إلى مواقع التواصل الاجتماعي[133].

ومن خلال ذلك أن الحكومة الإثيوبية مستعدة للعودة لاستخدام أدوات الأنظمة السابقة مثل: (الإمبراطوري، العسكري الدرج، النظام الرئاسي) للتعامل مع المشاكل، مما يفتح الباب أمام إمكانية استخدام الأدوات نفسها في قمع حريات الرأي والتعبير، إذ يمنع حوالي (١٦) مليون إثيوبي، يشكلون (١٥.٤٪) من إجمالي السكان، من استخدام الإنترنت[134].

(129) المصدر نفسه.

(130) هاني سليمان، مصدر سبق ذكره.

(131) المصدر نفسه.

(132) Ethiopia 2015 Human Rights Report, Op. Cit, P. 33.

(133) إثيوبيا تحجب الإنترنت خشية تسريب الامتحانات»، موقع العين الإخباري، على الموقع الإلكتروني:
https://al-ain.com/article/ethiopia-blocks-internet-leaking-exams.

(134) Yohannes Eneyew Ayalew, "The Internet shutdown muzzle(s) freedom of expression in Ethiopia: competing narratives", 20 May 2019, available at: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13600834.2019.1619906.

وهدد (آبي أحمد) في آب 2019م، بأنه سوف يتم قطع الإنترنت إذا استمرت الاضطرابات والتحريض على الإنترنت في البلاد إلى الأبد، وأعلن أن إثيوبيا تريد أن يساعد الإنترنت في دفع عجلة التنمية، وحذر من أن الإنترنت «ليس مياهاً ولا هواءً»[135].

وهو ما حدث بالفعل عندما نفذ (آبي أحمد) تهديداته؛ فمنذ 3/ كانون الأول وحتى 1/أبريل 2020م قامت السلطات بفصل شبكات الهاتف المحمول والخطوط الأرضية وخدمات الإنترنت في مناطق (كليم فيليجا) في غرب أوروميا وغرب (ويليجا وهورو غودرو ويليجا)، وفي شرق (ويليجا) أن خدمات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي قد تم حظرها[136].

ويأتي هذا الإغلاق في المناطق الخاضعة للسيطرة العسكرية الفيدرالية في ظل العمليات العسكرية التي تقودها الحكومة ضد الجناح المسلح (لجبهة تحرير أورومو) التي كانت محظورة سابقاً قبل وصول (آبي أحمد) للسلطة[137].

7. سياسات التهميش والإقصاء

إن سياسات التهميش والقمع في أكثر الأحيان تكون على حساب الفقراء والجماعات الأخرى لتحقيق التنمية الغير متوازية، فقد تعرض سكان إقليم (الأورومو): وهم الأغلبية لعديد الانتهاكات، وقد كانت هناك تقارير حول عمليات الاعتقال الجماعية التي تتم بشكل دوري وغالباً ما تكون عملية الاعتقال التعسفية ولفترة طويلة دون محاكمة[138].

إن سياسات التهميش والقمع في أكثر الأحيان تكون على حساب الفقراء والجماعات الأخرى لتحقيق التنمية الغير متوازية

وأدت الاحتجاجات في هذا الإقليم رافضة للخطة التي وضعتها الحكومة الفيدرالية لتوسيع العاصمة الإثيوبية (أديس أبابا) على حساب أراضي جماعة (الأورومو)؛ مما سيؤدي إلى تمزيق الجماعة العرقية بين أقاليم أخرى، وسيؤثر في خصوصيتها الثقافية وقوتها[139]، وأدى ذلك إلى قتل أكثر من (104) أشخاص وجرح المئات بعدما فتحت قوات الأمن النار على المشاركين في المظاهرات التي شهدتها مناطق عديدة في إثيوبيا ضد الحكومة، وسقط في منطقة (أوروميا)، ما لا يقل عن (67) شخصاً، وألقي القبض على المئات في الاحتجاجات، وقد انتقلت آثار تلك الممارسات إلى أولمبياد (ريو) في البرازيل عن طريق العداء الإثيوبي (فاييسا ليليسا) الذي قام بوضع يديه فوق رأسه على شكل علامة (X) احتجاجاً على قتل حكومة إثيوبيا المئات من جماعة الأورومو في البلاد، وسياسات التهميش من جانب حكومة أديس أبابا[140].

وكما شهدت المواجهات بين (الأمهرا والشرطة الفيدرالية)؛ بسبب تصاعد حدة

(135) "Ethiopia will cut internet as and when, 'it's neither water nor air' PM Abiy", Africa News, 02/08/2019, available at: https://www.africanews.com/2019/08/02/ethiopia-will-cut-internet-as-and-when-it-s-neither-water-nor-air-pm-abiy/

(136) Ethiopia: Communications Shutdown Takes Heavy Toll", HRW, March 9, 2020, available on: https://www.hrw.org/news/2020/03/09/ethiopia-communications-shutdown-takes-heavy-toll

(137) Ibid.

(138) هاني سليمان، مصدر سبق ذكره.

(139) أميرة محمد عبد الحليم، مظالم القوميات: هل تؤدي احتجاجات إثيوبيا إلى إصلاح أم إسقاط السلطة؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الموقع الالكتروني: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/917

(140) Jeffrey Gettleman, Ethiopian Runner Won't Return Home, but Doesn't Know Where to Go, AUG. 23, 2016, the link: http://www.nytimes.com/2016/08/24/world/africa/feyisa-lilesa-ethiopian-marathoner-wont-return-home.html.

العنف والقمع الممنهج المستخدم من البوليس الفيدرالي في 29 آب 2016م، لاسيما في مدينة (بحر دار) شمال غرب إثيوبيا مما أسفر عن وقوع (4) قتلى من المواطنين، مقابل (7) قتلى من الشرطة الفيدرالية، وأدت الاضطرابات فى منطقة (بحر دار) في (إقليم أمهرا) بإثيوبيا إلى إغلاق الوزارات والمصالح الحكومية وإغلاق جميع الطرق التي تربط القرى بكل من مدينتي (جوندار وبحر دار)[141]؛ وذلك سبب سياسة الإقصاء والقمع الممنهج في ظل تردي أوضاع حقوق الإنسان لتي تمارسها قومية (التيجراي) التي تسيطر على مفاصل الدولة منذ عهد رئيس الوزراء الراحل (ميليس زيناوي) ضد هذه الجماعات[142].

وعلى الرغم من إلغاء الحكومة للخطة الاستراتيجية لتوسيع العاصمة، فإن الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في مناطق (الأورومو والأمهرة) تجددت في شهر تشرين الأول 2016م، في تحالف فريد من نوعه بين تلك الجماعتين، وامتدت المظاهرات إلى أكثر من (200) مدينة وقرية، وقد تصاعدت الاحتجاجات بعد مقتل (55) شخص، إثر إطلاق الشرطة الغاز المسيل للدموع والرصاص لتفريق المحتجين في أثناء الاحتفال بمناسبة ثقافية تخص جماعة (الأورومو) من العام نفسه[143].

وعلى الرغم من أن الأسباب السابقة هي التي أدت لحدوث الاحتجاجات في مدن ولايتي (الأوروميا والأمهرة)، فإن قوة واستمرار هذه الاحتجاجات، بما تحمله من تهديدات للنظام الحاكم؛ يعود إلى ميراث من الاستبداد لهذه الجماعات التي حرمت من حقوقها السياسية والاقتصادية، وخاصة جماعة (الأورومـو)، حيث تعرضوا للاضطهاد منذ عهد الإمبراطور(هيلاسلاسي)، وكذلك جماعة (الأمهرة) الذين كانوا يتمتعون بسلطات واسعة سواء أكانت في عهد الإمبراطور (هيلاسيلاسي) أم في حكم الدرج العسكري (1991-1974)، إضافة إلى سياسة القمع والعنف والاستبداد الذي مارسته الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية (EPRDF) الحاكمة بزعامة جماعة (التيجراي) على الجماعات الإثنية الأخرى المكونة للدولة الإثيوبية في سنوات حكمها[144].

ونجد أن وصول (آبي أحمد) إلى السلطة في عام 2018م، أدى إلى إزاحة الطبقة المنتفعة السياسية والعسكرية (التيجراي)، وفتح حوارات بناءة مع القوميات المهمشة سياسياً واقتصادياً، وهو ما يعكس تغير السياسات الداخلية الإثيوبية في تعاطيها مع المسائل الداخلية الحرجة والتي كانت سبباً رئيساً للاحتجاجات الشعبية التي ضحى الإثيوبيون بدمائهم فيها في عام 2016م[145].

وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء (آبي أحمد)، قاد إصلاحات سياسية واقتصادية

(141) هاني سليمان، مصدر سبق ذكره.

(142) جهاد عمر الخطيب، قـراءة في تحولات بيئة النظام السياسي الإثيوبي: قـراءة في الملامح والتداعيات، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الموقع الإلكتروني: .https://www.politics-dz.com/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8.12.06.2018

(143) أميرة محمد عبدالحليم، مصدر سبق ذكره.

(144) المصدر نفسه.

(145) الشافعي ابتدون، إثيوبيا: المتغيرات الجيوسياسية ومستقبل التوازن في القرن الأفريقي، تقرير، مركز دراسـات الجزيرة، قطر، 2018م، ص ص3-4.

ألغيت مصالح قادة التيغراي، إلا أن (جبهة تحرير التيغراي) اتهمته بالفساد وانتهاك حقوق الإنسان، ولاسيما عندما قام بدمج وتغيير الأحزاب المكونة من الإئتلاف الحاكم في حزب جديد (حزب الازدهار) والذي رفضت جبهة تحرير التيغراي الانضمام إليه، إذ يعد تهديداً لوجودها، فضلاً عن قرار الحكومة بشأن تأجيل انتخابات (إقليم التيجراي) أدى إلى تأجيج الخلافات بين الحكومة الفيدرالية الاتحادية والإقليم، وقررت جبهة تحرير التيغراي إجراء انتخابات من دون الرجوع إلى أديس أبابا[146].

حيث قام الإقليم بإجراء اقتراع محلي في أيلول/ 2020م اعتبرته الحكومة الفيدرالية بأنه غير قانوني، وقررت الحكومة قطع العلاقات مع إقليم تيجراي، وصوت مجلس الشيوخ على تعليق التمويل الحكومي الموجه إلى ميزانية الإقليم، وهذا أدى إلى تفاقم الأزمة بين الحكومة وجبهة تحرير التيغراي[147].

ووفقاً لما سبق نجد أن الجبهة الثورية فشلت في تطبيق انموذج «الفيدرالية الإثنية» الذي اعتمده دستور عام 1994، كنظام يسمح بمعالجة أزمة الاندماج الوطني في الدولة الإثيوبية، بتقسيم البلاد على تسع ولايات, فضلاً عن العاصمة، وفقاً للجماعات الإثنية الرئيسية في البلاد، مع إعطاء كل جماعة الحق في تقرير مصيرها والانفصال عن الدولة الإثيوبية على وفق المواد التي حددها الدستور، وعلى الرغم من أن هذا النموذج الفيدرالي الذي اعتمدته الجبهة الثورية لإشراك الجماعات الإثنية كافة في الحكم، وذلك بهدف الحد من سيطرة جماعة إثنية واحدة على المفاصل السياسية والاقتصادية للبلاد لكنها ابتعدت كثيراً عن مبادئها، وعملت مثل: الأنظمة التي سبقتها فقد سيطرت جماعة إثنية واحدة على مفاصل الدولة هي جماعة (التيجراي) دون غيرها من الجماعات، وبهذا اعتمدت انموذجا للديمقراطية الشكلية الذي تظهر فيه مشاركة مجموعة من الأحزاب (المنظمة الديمقراطية لشعب الأوورومو، حركة أمهرة الوطنية الديمقراطية، جبهة تحرير شعب التيجراي) التي ذكرناها سابقاً المعبرة عن الجماعات الإثنية الأخرى في الائتلاف الحاكم، إلا أن هذه الجماعات لا تعبر عن مطالب القوميات التي تمثلها، وأنما يكمن ولائها للجبهة الثورية الحاكمة[148].

الخاتمة:

ويتضح مما تقدم، أن إثيوبيا تمثل حالة خاصة في معالجة أزمة التعايش السلمي، وبناء الدولة القومية في أفريقيا، من خلال تبني سياسات قسرية أحياناً أو طوعية أحياناً أخرى، فإثيوبيا وعلى الرغم من أنها دولة تتكون من قوميات متعددة وبها اختلافات ثقافية ودينية ومذهبية وعرقية مختلفة، تمكنت من الحفاظ على وحدتها

(146) عبد القادر محمد آدم، إثيوبيا والنظام الفيدرالي: التوازن الصعب بين التعدد الإثني والوحد القومية, (ورقات تحليلية)، مركز الجزيرة للدراسات, قطر, 2020م, ص6.

(147) أميرة عبد الحليم، الأزمة الداخلية في إثيوبيا: الأسباب والسيناريوهات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (2517)، القاهرة، 2020، على الموقع الالكتروني: http://acpss.ahram.org.eg/News/17002.aspx. 10-12-2020.

(148) المصدر نفسه.

وتماسكها وبناء نظام فيدرالي يمكن من خلاله لهذه الجماعات أن تتعايش داخل حدود دولة واحدة، لكن لا يعني هذا أنها لم تتعرض لأزمات نتجت عنها مطالب انفصالية لبعض شعوبها، وتحقق لبعضها ذلك بالفعل كما هو الحال مع إريتريا، وما زال بعضها الآخر يطالب بالاستقلال أو الانفصال، كما لا يعني هذا أن دولة إثيوبيا ليست بمنأى عن التفكك؛ نتيجة عدم بناء الاندماج الوطني وفق سياسات توافقية وعادلة.

قائمة المصادر:

أولاً : الدساتير

1. الدستور الإثيوبي لعام 1994.

ثانياً : الوثائق

1. أحمد برخت ماح، وثائق عن الصومال والحبشة وارتريا، الطوبجي للطباعة والنشر، القاهرة، 1982.
2. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الدورة الثانية بعد المائة، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة (40) من العهد (التقرير الأولي لإثيوبيا)، فرنسا، 2011.
3. ثالثاً : الكتب العربية والمترجمة
4. أحمد سويلم العمري، العرب والأفريقيون، بيروت، 1986.
5. آدم ملكين، اريتريا: تحديات الماضي وآفاق المستقبل، مكتبة بورصة الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 2012.
6. بركيت هابتي سيلاسي، الصراع في القرن الأفريقي، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت – لبنان، ط1، 1980.
7. بروس بورتر، أنياب الكرملين: دور السوفيات في حروب العالم الثالث، ترجمة وتقديم: الفاتح التيجاني، منشورات هاي لايت، لندن، 1985.
8. جمال محمد السيد ضلع، إثيوبيا: الأوضاع السياسية الداخلية والتوجهات الخارجية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع, غربان – ليبيا, 2008.
9. جميل مصعب، القضية الأريترية دراسة نظرية وميدانية، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٩٧.
10. حمدي السيد سالم، الصومال: قديماً وحديثاً، ج2، وزارة الاستعلامات الصومالية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.
11. زاهر رياض، تاريخ إثيوبيا، مكتبة الأنجلو- المصرية، القاهرة، 1966.
12. شروق رياض مصباح، الأقليات في إثيوبيا الأنثروبولوجيا الاجتماعية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2018.
13. عبد السلام إبراهيم بغدادي, الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2000.

14. عبد المنعم أبو إدريس علي، مدخل إلى القرن الأفريقي: القبيلة والسياسة (الصومال، إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي)، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2019.
15. علي احمد نور، النزاع الصومالي – الإثيوبي، مطبعة أطلس، القاهرة، د. ت.
16. قائد محمد قائد العنسي، التداخل السكاني وأثره على العلاقات اليمنية الحبشية، دار الأمين للنشر، القاهرة، 2004.
17. محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقية، عالم المعرفة، الكويت، 1980.
18. محمد عثمان أبو بكر، تاريخ إريتريا المعاصر: أرضاً وشعباً، (الطبع للمؤلف)، القاهرة، 1994.
19. موسى محمد عمر: الصراع الساسي والثقافي وطبقية الهوية عند الأحباش في القرن الأفريقي، دار غزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2005.

رابعاً : الدوريات

1. إبراهيم نصر الدين، مشكلات الأطراف العربية في القرن الأفريقي، مجلة المستقبل العربي، العدد (74)، السنة (7)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.
2. أحمد إبراهيم محمود، إثيوبيا والمسألة الصومالية من التحكم عن بعد إلى الغزو العسكري، مجلة المستقبل العربي، العدد (339)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
3. أحمد محمود السيد: مسلمو إثيوبيا وهلاك الطاغية، مجلة البيان، العدد (303)، المنتدى الإسلامي، السعودية، 2012.
4. إكرام محمد صالح، دور الوساطات الإقليمية في حل نزاعات القرن الأفريقي مجلة دراسات القرن الإفريقي، مركز دراسات القرن الإفريقي، العدد (6)، الخرطوم، 2007.
5. الفت التهامي، الجذور الاجتماعية للصراع في القرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد (52)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1979.
6. أيمن شبانة، الظهور الإثيوبي في جنوب الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (185)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2012.
7. بدر حسن شافعي، «النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا.. هل يشعل حرباً ثالثة بينهما؟»، مجلة السياسة الدولية، العدد (159)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005.
8. بطرس غالي، الخلاف الصومالي – الإثيوبي – الكيني، مجلة السياسة الدولية،

العدد (19)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1970.
9. جلال الدين محمد صالح، القرن الأفريقي أهميته الاستراتيجية وصراعاته الداخلية، مجلة قراءات أفريقية، العدد(1)، المنتدى الإسلامي، لندن، 2004.
10. سداد مولود سبع، الممارسة الانتخابية في النظام السياسي الإثيوبي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (41)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2013.
11. عبد السلام إبراهيم بغدادي، التركيبة الإثنية في إثيوبيا، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد (121)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2012.
12. عبد الوهاب الطيب: السلام والتعايش الديني في إثيوبيا، مجلة دراسات أفريقية، العدد (60)، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 2018.
13. عطا محمد أحمد كنتول: أوضاع الأورومو في إثيوبيا (1988-1855م)، مجلة دراسات أفريقية، العدد (44)، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، السودان، 2010.
14. مجدي حماد، المواجهة العسكرية على الحدود الصومالية الإثيوبية، مجلة السياسة الدولية، العدد(5)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،1977.
15. محمود إبراهيم: الأطماع الإثيوبية التوسعية وانكسارها على جدار الهوية الإرترية!!، مجلة صدى الإنقاذ، العدد (3)، مكتب الإعلام والثقافة لجبهة الإنقاذ الوطني الإرترية، 2021.
16. منى حسين عبيد، العلاقات الاثيوبية – الصومالية 1974- 2000، مجلة الاستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (2)، المجلد (58)، بغداد، 2019.
17. نجوى أمين الفوال، إثيوبيا تجربة العقد الأول بعد الثورة، مجلة السياسة الدولية، العدد (76)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1984.
18. هاني سليمان، الاستبداد المقنع: حالة حقوق الإنسان والحريات في إثيوبيا، مجلة رؤى مصرية، العدد (21)، مركز الاهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مصر، 2016.

خامساً : الرسائل والاطاريح الجامعية

1. انتصار حسين أحمد، العلاقات المصرية الاثيوبية (1922 – 1952)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2017.
2. عبد الوهاب الطيب البشير، الأقليات العرقية الدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الفيدرالية ١٩٣٠- ٢٠٠٧م، أطروحة دكتوراه

منشورة، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، السودان، 2009.

3. فارس العربي، دور الوساطة المختلطة في تسوية النزاع الإثيوبي – الاريتري (1998م-2002م) مع التركيز على الوسيط الجزائري، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم السياسية والأعلام، جامعة الجزائر، 2012- 2013.
4. كاظم عويز عبود الهاشمي، الحالة السياسية في إريتريا من ١٩٤١ - ١٩٦١، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨١.
5. مكرم سويحة بخيت دوس، اثيوبيا في عصر الامبراطور هيلاسلاسي الاول 1930-1974م، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات التاريخية، جامعة القاهرة، 1988.
6. هدى محمد جواد: الموقف الفرنسي من النزاع الإيطالي– الإثيوبي (1934-1936)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2011.

سادساً : الحلقات والدراسات

1. عبد القادر محمد آدم، إثيوبيا والنظام الفيدرالي: التوازن الصعب بين التعدد الإثني والوحدة القومية، (ورقات تحليلية)، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2020.
2. عبد الوهاب الطيب البشير، التفاعلات الإثيوبية الداخلية وأثرها على توجهات السياسة الإثيوبية نحو العالم العربي، دراسـات أفريقية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، ٢٠١٢.
3. يونس عبدلي موسى، إثيوبيا بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل، مركز مقديشيو للبحوث والدراسات، الصومال، 2016.

سابعاً : التقارير

1. الشافعي ابتدون، إثيوبيا: المتغيرات الجيوسياسية ومستقبل التوازن في القرن الأفريقي، تقرير، مركز دراسات الجزيرة، قطر، 2018.
2. تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٥/٢٠١٦م، حالة حقوق الإنسان في العالم.
3. هيئة استثمار إثيوبيا عام 2015، دليل الاستثمار في إثيوبيا.

ثامناً : الندوات والمؤتمرات

1. عبد الرحمن أحمد عثمان، الوزن الجيوسياسي لعلاقات إثيوبيا الفيدرالية بجمهورية السودان في ضوء المتغيرات المعاصرة، مؤتمر علاقات السودان

بدول الجوار(رؤية مستقبلية)، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية – جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم- السودان، 2011.

2. عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، التدخل الأجنبي في القرن الأفريقي، الندوة الدولية للقرن الافريقي، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 1985.

تاسعاً : الانترنت

1. إثيوبيا تحجب الإنترنت خشية تسريب الامتحانات»، موقع العين الإخباري، على الموقع الإلكتروني:

https://al-ain.com/article/ethiopia-blocks-internet-leaking exams

2. أحمد الظرافي، المسلمون في أوروميا والاحتلال الإثيوبي، (مقال)، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 20/10/2020م، على الموقع الالكتروني:

https://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?id=12280

ارتفاع ضحايا تفجير استهدف تجمع مؤيدي رئيس وزراء إثيوبيا إلى قتيلين وعشرات المصابين»، بي بي سي، 24 / حزيران 2018م، على الرابط التالي:

https://www.bbc.com/arabic/world-44586170

3. أميرة عبد الحليم، الأزمة الداخلية في إثيوبيا: الأسباب والسيناريوهات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (2517)، القاهرة، 2020، على الموقع الالكتروني:

http://acpss.ahram.org.eg/News/17002.aspx. 10-12-2020

4. أميرة محمد عبد الحليم، مظالم القوميات: هل تؤدي احتجاجات إثيوبيا إلى إصلاح أم إسقاط السلطة؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الموقع الالكتروني:

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/917/

5. أيمن شبانة، معضلة الأمهرة: إلى أين تتجه إثيوبيا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 25/ حزيران/ 2019، على الموقع الالكتروني:

https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4818/

6. جهاد عمر الخطيب، قراءة في تحولات بيئة النظام السياسي الإثيوبي: قراءة في الملامح والتداعيات، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الموقع الإلكتروني:

https//:www.politics-dz.com%/D9%82%D8%B1%D8%A7%D8

7. رشا السيد عشري، «الاحتجاجات في إثيوبيا: الأبعاد والسيناريوهات»، قراءات إفريقية، على الموقع الإلكتروني:
https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA#sthash.vr4CI3Bq.Taq6JLcp.dpbs.28.02.20.
8. سارة عبد السلام الشربيني عبد العال، النظام في إثيوبيا منذ عام 2005، المركز الديمقراطي العربي، 28/ كانون الثاني/ 2020م، ص2، على الموقع الالكتروني:
https://democraticac.de/?p=64675
9. عبد الرحمن مصطفى باشا، إثيوبيا من الداخل حقوق الإنسان في عهد آبي أحمد، قراءات أفريقية، على الموقع الإلكتروني:
https//:www.qiraatafrican.com/home/new%/D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7%-D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF %D8%A7%D8%AE %D9%84 -%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%-D8%A
10. عدنان موسى، ديموغرافية إثيوبيا: التركيبة العرقية والاجتماعية والدينية، مركز التقدم العربي للسياسات، على الموقع الإلكتروني:
https://www.arabprogress.org/%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9.25.10.2018.
11. هاني سليمان، الاستبداد المقنع: حالة حقوق الإنسان والحريات في إثيوبيا، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الموقع الالكتروني:
http://www.acrseg.org/40380.30.10.2016

عاشراً : المصادر الاجنبية

1- Encylopedias:

1.Encyclopedia of Third world, London, New York, fact files, Vol.1, (1982).

2- Books:

1.Edward Hertslet : The map of Africa by Treaty, Vol. 1, London, 1894.

2.Hiwet, Addis, Ethiopia: From Autocracy to Revolution, Review of African Political Economy, London, 1975.

3 ..I.M . Lewis , A Modern History Of Somalia , London , 1980

4.Merara Gudina, Ethiopia Competing Ethnic nationalism and the quest for Democracy, 1960-2000, Nether land: Chamber printing house, 2003.

5.Sarah Vaughan and Kjetil Tronvoll, The Culture of Power in Contemporary Ethiopian Political Life, Swedish International Development Cooperation Agency, 2003.

6.Zewde, Bahru: A History of Modern Ethiopia 1855-1991, Addis Ababa University Press, Addis Ababa, 2002.

3- Journals, Studies, Publications and Reports:

1.Aden Kassie Abebe, Human Rights Under The Ethiopian Constitution: A Descriptive Overview, 42Mizan Law, Vol. 5, No. 1, Spring 2011.

2.Amnesty International, Public States, Ethiopia: 25 Years of Human Rights Violations, 2 June 2016, Al INDEX: AFR 25/4178/2016.

3.Department of Economic and Social Affairs Population Division (2009), "World Population Prospects, Table A. I" (P. D. F), 2008-03- revision. United Nations Retrieved on 2009.

4.Ethnicity, state and human rights in Ethiopia, Historical background: from unitary state to ethnic federalism, HUMR 4501 Ethnic Challenges to the Nation State: Studying State Responses from a Human Rights perspective case study: Ethiopia.

5.Ethiopia 2015 Human Rights Report, Country Reports on Human Rights Practices for 2015 United States Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor.

6.J. Sorenson "Discourse on Eritrean Nationalism and Identity" The Journal of Modern African Studies 29. no.2, 1991.

4- Internet:

1.Ethiopia: Communications Shutdown Takes Heavy Toll", HRW, March 9, 2020, available on: https//:www.hrw.org/news/2020/03/09/ethiopia-communications- shutdown-takes-heavy-toll.

2.Ethiopian journalist Yayesew Shimelis detained following COVID-19 report", CPJ, April 1, 2020, available at: https://cpj.org/2020/04/ethiopian-journalist-yayesew-shimelis-detained-fol.

3.Ethiopia: Prisoner release must be followed by wider reforms and free expression protections, Article 19, January 09, 2018, Available At: https://www.article19.org/resources/ethiopia-prisoner-release-must-followed-wider-reforms-free-expression-protections.

4.Ethiopia will cut internet as and when, 'it's neither water nor air' - PM Abiy, Africa News, 02/08/2019, available at: https://www.africanews.com/2019/08/02/ethiopia-will-cut-internet-as-and-when-it-s-neither-water-nor-air-pm-abiy/.

5.Freedom House Annual Report, 4 March 2020, Available at: https://freedomhouse.org/country/ethiopia/freedom-world/2020.

6.Jeffrey Gettleman, Ethiopian Runner Won't Return Home, but Doesn't Know Where to Go, AUG. 23, 2016, the link: http://www.nytimes.com/2016/08/24/world/africa/feyisa-lilesa-ethiopian-marathoner-wont-return-home.html.

7.Journalism Is Not a Crime, Violations of Media Freedom in Ethiopia, 2015, Human Rights Watch, January 2015, available at: https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/ethiopia0115_ForUploadRpdf.

8.Tadesse Birru - Tadami – Wikipedia, Available On: https://ar.nipponkaigi.net/wiki/Tadesse_Birru.

9.Yohannes Eneyew Ayalew, "The Internet shutdown muzzle(s) freedom of expression in Ethiopia: competing narratives", 20 May 2019, available at: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13600834.2019.16199066.